القواعد المشتركة بين العلماء المسلمين والمستشرقين

دراسة تحليليّة في أسلوب نقد الأحاديث الإسلاميّة وأرخنتها[١]

مرجان شيري محمد آبادي[٢]
نصرت نيل ساز[٣]
ترجمة: د. أسعد مندي الكعبي

الملخّص

لقد تطرّق العلماء المسلمون إلى دراسة وتحليل مدى صواب أو بطلان ما في مصادرهم من أحاديث، ولم يسلّطوا الضوء بشكل تخصّصيّ على بيان تأريخ صدورها بالتحديد، لكن رغم ذلك يمكن اعتبار جهودهم هذه تلويحًا إلى تأريخ صدورها؛ لأنّ اعتبار أحد الأحاديث صحيحًا مغزاه الإذعان بكونه قد صدر في عهد قائله بالتحديد، لكن الحديث الذي يعتبرونه مختلَقًا -موضوعًا- يُطرح إزاؤه احتمالان، فهو إمّا يكون قد اختلق من قِبل شخصٍ في عهد الشخصيّة التي يُنسب إليها، أو أنّه اختلق في فترة متأخّرة عن عهده. وتطرّق الباحثون الغربيّون أيضًا إلى دراسة الأحاديث في التراث

[١]- نُشرت هذه المقالة باللغة الفارسيّة في فصلية «مطالعات تاريخي قرآن وحديث» إيران، السنة ٢٦، العدد ٦٧، سنة الإصدار ٢٠٢٠م، الصفحات ٢٥١-٢٨١.

[٢]- طالبة دكتوراه في قسم علوم القرآن والحديث بجامعة تربية مدرّس، طهران.

[٣]- أستاذة مشاركة في قسم علوم القرآن والحديث بجامعة تربية مدرّس، طهران.

الإسلاميّ واعتبروها مجرّد مصادر تاريخيّة، وما يحظى بأهمّيّة لديهم هو تحديد منشئها من حيث الزمان والمكان، وعلى هذا الأساس اعتمدوا أساليب تمّ تطويرها تدريجيًّا مع مرور الوقت.

محور البحث في هذه المقالة هو بيان القرائن والأدلّة التي تلزم الباحث في مجال علم الحديث بأن يأخذ مسألة الزمان والمنشأ الجغرافيّ للأحاديث بعين الاعتبار فيما لو أراد تسليط الضوء عليها بأسلوب نقديّ، وفي هذا المضمار تطرّقت الباحثتان إلى دراسة وتحليل جانب من التراث الحديثيّ، والنتائج التي تمّ التوصّل إليها أثبتت أنّ بعض القواعد والأصول التي اعتمد عليها العلماء والمحدّثون المسلمون اعتُمدت أيضًا من قِبل المستشرقين ضمن مختلف أساليبهم التي اتّبعوها في بيان تأريخ الحديث مثل دراسة نصّه وطرق روايته ومسألة الراوي المشترك في السلسلة السنديّة...

الكلمات المفتاحيّة: الحديث، أسانيد الروايات، نظريّة مدار الإسناد، أرخنة الحديث، تحليل السند والنصّ.

مدخل

ابتكر المستشرقون أساليب عديدة لأرخنة الأحاديث الإسلاميّة، ففي أواخر القرن التاسع عشر طرح هذا الموضوع لأوّل مرّة من قبل المستشرق المجريّ اليهوديّ إجناتس جولدتسيهر[١]، حيث ادّعى حدوث اختلاق واسع النطاق للأحاديث والروايات في المصادر الإسلاميّة، واعتبر كلّ أسانيدها باطلة، وفي هذا السياق طرح فكرة أرخنتها استنادًا إلى نصوصها؛ وفي منتصف القرن العشرين اتّبع المستشرق والباحث الألمانيّ-البريطانيّ جوزيف شاخت[٢] الأسلوب نفسه ضمن دراساته وبحوثه التي دوّنها على صعيد التراث العربيّ الإسلاميّ، إلى جانب تسليطه الضوء على أسانيدها ومراجعة أقدم المصادر الروائيّة الإسلاميّة بهدف أرخنة الأحاديث؛ وفي

[1]- Ignaz Isaak Yehuda Goldziher (1850-1921).

[2]- Joseph Schacht (1902-1969).

أواخر عقد الأربعينات من القرن العشرين اعتمد بعض المستشرقين على الأسلوبين معًا، أي تحليل نصوص الأحاديث وأسانيدها.

وهناك مستشرقون اتّبعوا أساليب عديدة على صعيد أرخنة الأحاديث الإسلاميّة، ومن ضمنهم المستشرق الألمانيّ المختصّ بالإسلامولوجيا هارالد موتسكي[١]، حيث دوّن مقالة حول أرخنة الأحاديث الإسلاميّة تطرّق فيها إلى بيان مختلف الأساليب المشار إليها ضمن دراسة نقديّة[٢].

وأمّا الباحثون الإيرانيّون، فقد سلّطوا الضوء على هذا الموضوع بشكل تخصّصيّ، ومن ضمنهم الباحث علي آقائي في مقالة دوّنها تحت عنوان «أرخنة الأحاديث على أساس أسلوب تحليل الإسناد والنصّ»، حيث سلّط الضوء على الموضوع بأسلوب تحليليّ نقدي[٣]، وفي السياق ذاته دوّن مقالة أخرى تحت عنوان: «أرخنة الأحاديث على أساس أسلوب تحليل الإسناد والنصّ في الدراسات الاستشراقيّة للتراث الإسلاميّ»[٤]، وأوضّح ضمن هذه المقالة مختلف أساليب أرخنة الأحاديث بأسلوب نقديّ وذكر بعض الأمثلة للدراسات التي تمحورت حول تحليل الإسناد والنصّ. كلّ واحدة من هذه المقالات ذُكرت فيها بعض القواعد الخاصّة بمختلف أساليب أرخنة الحديث.

في عصرنا الحاضر أُجريت دراسات حول أساليب نقد الحديث في التراث الإسلاميّ، وأحد الباحثين الغربيّين الذين تطرّقوا إلى هذا الموضوع هو المستشرق الألمانيّ ألبرخت نوت[٥] المتخصّص بالإسلامولوجيا والتأريخ، حيث سلّط الضوء على الأساليب المشتركة في نقد الحديث عند العلماء المسلمين والغربيّين بالتأكيد

---

[1]- Harald Motzki (1948).

[2]- Motzki, “Dating Muslim Traditions: A Survey”, P.204-253.

[٣]- للاطّلاع أكثر، راجع: آقائي، «تاريخ‌گذاري روايات بر مبناي تحليل اسناد»؛ كذلك راجع: آقائي، «تاريخ‌گذاري احاديث بر مبناي روش تحليل تركيبي اسناد – متن».

[٤]- نيل ساز، «ماهيت منابع جوامع روائي اوليه از ديدگاه گرگور شولر»، ص١٢٧-١٤٩.

[5]- Albrecht Noth (1937-1999).

على أنواع وضع الحديث برؤية ابن الجوزي ضمن مقالة دوّنها بهذا الخصوص، حيث قال: «ادّعاء المستشرقين بأنّ العلماء المسلمين لم ينتقدوا نصوص أحاديثهم ليس صحيحًا، فقد ذكر ابن الجوزي في مقدّمة كتاب (الموضوعات) مختلف أساليب اختلاق الحديث، وهذا الأمر يدلّ على اهتمامهم بنقد نصوص الروايات»[١].

كما أنّ الباحثة الإيرانيّة شادي نفيسي دوّنت مقالة تحت عنوان: «معايير نقد النصّ في تقويم الحديث»[٢] أوضحت فيها أنّ النقد النصّيّ هو أهمّ الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها لنقد النصوص الروائيّة، وذلك من خلال تقديم ثمانية معايير للنقد النصّيّ، وذكرَت أمثلةً من الأحاديث المختلقة؛ كذلك الباحث داوود سليماني دوّن مقالةً تحت عنوان «معايير نقد الحديث»[٣] بعد تبيين إجماليٍّ للنقد السنديّ، النقد النصّيّ ومعايير النقد السنديّ، ذكر خمسة معايير يمكن الاعتماد عليها في هذا المجال وهي كما يلي:

١. معايير أدبيّة.

٢. معايير روائيّة.

٣. معايير عقليّة.

٤. معايير حسّيّة.

٥. معايير علميّة.

وللباحث علي آغائي مقالة أخرى تحت عنوان: «نقد مضمون الأحاديث في علم الحديث عند أهل السنّة»[٤] أثبت فيها أنّ علماء الحديث في الحقبة المتقدّمة من التأريخ الإسلاميّ كانوا على دراية بأسلوب نقد مضمون الحديث، بحيث اعتمدوا

[1]- Noth, “Common Features of Muslim and Western Hadith Criticism”, P.312-315.

[٢]- نفيسي، «معيارهاي نقد متن در ارزيابي حديث»، ص١٣-٤٤.

[٣]- سليماني، «معيارهاي نقد در حديث»، ص٦٣-٧٤.

[٤]- آقائي، «نقد محتوائي احاديث در حديث پژوهي اهل سنت»، ص١٣-٤٧.

عليه في بعض الأحيان، لكنّهم لم يعيروه أهمّيّة كبيرة، واعتمدوا بشكل أساس على أسلوب نقد السند بسبب الأجواء الفكريّة الحاكمة في تلك الآونة، والجدل المحتدم بينهم وبين أصحاب النزعة العقليّة من المسلمين.

كما تطرّق بعض الباحثين إلى فحص الأساليب التي اعتمد عليها المفكّرون الغربيّون في نقد الأحاديث الإسلاميّة من أمثال المستشرق الهولنديّ غوتييه جوينبول[١] ضمن مقالة تحت عنوان: «إعادة النظر في بعض مصطلحات علوم الحديث»[٢]، حيث وضّح فيها عددًا من المصطلحات التي ابتكرها لتحليل أسانيد الروايات، ثمّ ذكر المصطلحات التي طرحها العلماء المسلمون، مثل -المدار- والمتابعات والشواهد، وقارنها مع مفهومي الحلقة المشتركة[٣] وعمق السلسلة السنديّة[٤]، وفي هذا السياق اعتبر أن العلماء المسلمين قد وقعوا في خلط وتناقض ضمن اعتمادهم عليها.

الباحث التركي خالد أوزكان ضمن مقالة دوّنها تحت عنوان: «نظريّة الحلقة المشتركة وارتباطها بالمدار»[٥] تطرّق إلى نقد الاستنتاج الذي توصّل إليه غوتييه جوينبول بخصوص نظريّة مدار الإسناد، وفي هذا السياق حدّد موارد استخدام هذا المصطلح.

رغم كلّ البحوث والدراسات التي أشير إليها، إلا أنّه ليست لدينا صورة واضحة حتّى الآن حول النتائج التي توصّل إليها العلماء المسلمون حول مسألة أرخنة الحديث؛ لذا فالسؤال التالي يطرح نفسه على طاولة البحث والتحليل، وهو طبعًا المحور الأساس في هذه المقالة: حينما نستقصي تراث علماء الحديث المسلمين في شتّى العصور، ما هي الشواهد التي يمكننا العثور عليها -ولو بشكل مشتّت- بخصوص أرخنة الحديث؟

---

[1]- G- H- A Juynboll (1935-2010)

[2]- Juynboll, "(Re) Appraisal of Some Technical Terms in Ḥadīth Science", P.303-349.

[3]- Common Link.

[4]- Diving Strands.

[5]- Ozkan, "The Common Link and Its Relation to The Madar", P.42-77.

إذن، الهدف من تدوين المقالة هو ما يلي:

١. معرفة المعيار المشترك بين العلماء المسلمين والمستشرقين بخصوص تحليل نصّ الحديث، فهل يوجد معيار كهذا حقًّا أم لا؟

٢. تحديد النقاط المشتركة التي ارتكزت عليها دراسات العلماء المسلمين والباحثين الغربيّين على صعيد تحليل أسانيد الأحاديث.

٣. الشروط التي تحدّد نطاق أساليب تحليل النصّ والسند، والنقاط التي يجب الارتكاز عليها عند أرخنة الأحاديث ضمن كلّ أسلوب.

بيان التفاصيل والتفريعات الخاصّة بموضوع البحث يقتضي بطبيعة الحال استقصاء مختلف الدراسات والبحوث التي دوّنها الباحثون الغربيّون بخصوصه، ولا بدّ من توضيح القواعد العامّة التي ذُكرت في المقالات المدوّنة حول شتّى أساليب أرخنة الحديث في التراث الإسلاميّ إلى جانب ذكر كافّة النقاط والجزئيّات المرتبطة بالموضوع، ومن جهة أخرى، فإنّ هذه الدراسة التي بين يدي القارئ الكريم عبارة عن دراسة أوّليّة هدفها استقصاء شواهد أرخنة الحديث الإسلاميّ من قِبل العلماء المسلمين، ومن المؤكّد أنّ التعمّق أكثر في موضوعها، والاطّلاع على مصادر أكثر تنوّعًا من شأنه أن يثريها ويوسّع نطاقها بحيث يتسنّى للباحثين وضع قواعد أساسيّة وقيّمة في هذا المضمار مستقبلاً، ولا سيّما على صعيد الرؤية الغربيّة تجاه تراثنا الإسلاميّ.

ثمرة هذه الدراسات هي كشف الجوانب المجهولة في الجهود الحثيثة التي بذلها العلماء والمحدّثون المسلمون خلال شتّى العصور، ونرجو أن تتحقّق منها الفائدة المنشودة للباحثين المختصّين بأرخنة الحديث، لكونها تتضمّن كافّة القواعد والنقاط المهمّة المرتبطة.

المبحث الأوّل: من مرحلة نقد نصّ الحديث إلى مرحلة أرخنته على أساس نصّه

أحد الأساليب التي اتّبعها العلماء المسلمون منذ العصور القديمة في تقويم الحديث وبيان مدى صوابه أو سقمه هو تحليله نصّيًّا، فعندما نستقصي تأريخ دراسات الحديث نجد أنّ بعض القواعد والأسس التي اعتمد عليها الباحثون الغربيّون في تقويم نصّ الحديث قد اعتمد عليها العلماء المسلمون قبل ذلك، وهي تتمحور بشكل أساس حول إثبات ما إن كان هذا النصّ منسوبًا حقًّا إلى النبيّ محمّدﷺ أو إلى إحدى الشخصيّات البارزة في التأريخ الإسلاميّ التي يرجع تأريخها إلى حقبة القرون الأولى من عمر الإسلام؛ لذا فإنّ كشف الشواهد المرتبطة بهذا الموضوع وتحليلها بهدف أرخنة الحديث يسهم في تعيين الحقبة الزمنيّة التقريبيّة له، وتفاصيل هذا الأسلوب كما يلي:

أوّلًا: نقد نصّ الحديث

إنّ الأحاديث النبويّة التي أكّد فيها النبيّ محمّدﷺ على ضرورة عرض ما يروى عنه على القرآن الكريم تدلّ بدقّة على اهتمام المسلمين بنصّ الحديث منذ الأيام الأولى من عمر الإسلام، وهناك شواهد تدلّ على نقد نصوص الأحاديث بالاعتماد على مدلول النصّ القرآنيّ منذ عصر الصحابة، وأحد الأمثلة على ذلك تكذيب عائشة بنت أبي بكر رواية نقلها أبو هريرة، حيث استندت إلى الآية ٢٢ من سورة الحديد في نقض كلامه[١].

الجدير بالذكر هنا أنّ كلام ابن سيرين (المتوفّى سنة ١١٠هـ) يعدّ أهمّ دليل يستند إليه الباحثون بخصوص اهتمام المسلمين بنقد أسانيد الأحاديث أكثر من اهتمامهم بنقد نصوصها، حيث قال: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلمّا وقعت الفتنة، قالوا: سمّوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنّة، فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم».

[١]- الشيباني، ابن حنبل، المستند، ج٦، ص٢٤٦. ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾، (الحديد: ٢٢).

لكن يوجد اختلاف بين الباحثين حول الفتنة التي قصدها في كلامه هذا، لكنّ عموم كلامه يشمل الفتن التي حدثت في الحقبة الزمنيّة الفاصلة بين حادثة مقتل عثمان بن عفّان سنة ٣٢هـ والأحداث التي رافقت حكومة عبد اللّه بن الزبير والتي دامت منذ سنة ٦٣هـ حتّى سنة مقتله، كذلك يشمل حادثة قتل الخليفة الأمويّ الوليد بن يزيد الذي حكم منذ سنة ١٢٥هـ حتّى سنة ١٢٦هـ[١].

بعد عهد ابن سيرين اهتمّ العلماء المسلمون بمسألة إسناد الحديث، وتطرّقوا إلى نقد الأسانيد أكثر من السابق، لكنّهم رغم ذلك لم يتجاهلوا نقد النصّ[٢]، حيث شاعت بينهم مصطلحات خاصّة في هذا المضمار لوصف طبيعة نصّ الحديث، مثل المضطرب والمزيد والمدرج والمقلوب والمصحّف وغير ذلك من مصطلحات حديثيّة أخرى، وكلّ هذه المصطلحات تدلّ على مسألة تحليل النصّ الروائيّ.

فضلاً عن ذلك ذُكرت معايير خاصّة لتحليل نصوص الأحاديث المرويّة عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام، كقول المعصوم لأحد أصحابه: «**لا تصدّق علينا إلّا ما وافق كتاب اللّه وسنّة نبيّه**»[٣]، والعلماء المسلمون على مرّ العصور أضافوا معايير أخرى لتقويم التراث الحديثيّ الإسلاميّ.

وأمّا أهمّ المعايير التي اعتمد عليها العلماء المسلمون لنقد نصوص الأحاديث فهي كما يلي:

١. تعارض الحديث مع صريح النصّ القرآنيّ.

٢. تعارض الحديث مع حديث صحّته ثابتة.

٣. تعارض الحديث مع الأحداث التاريخيّة القطعيّة.

٤. تعارض الحديث مع إجماع الفقهاء.

[١]- نيل ساز، خاورشناسان وابن عباس (باللغة الفارسيّة)، ص٣٢-٣٣.

[٢]- آقائي، «نقد محتوائي احاديث در حديث‌پژوهي اهل سنت»، ص١٣-٤٧.

[٣]- الحرّ العاملي، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة، ج١٨، ص٨٩.

٥. تعارض الحديث مع الحقائق الملموسة التي لا شكّ ولا ترديد فيها.

٦. تعارض الحديث مع البديهيّات الثابتة التي يحكم بها العقل على نحو القطع واليقين.

٧. تعارض الحديث مع المبادئ والحقائق الدينيّة الثابتة بشكل قطعيّ.

٨. تعارض الحديث مع الأسس العلميّة الثابتة والقطعيّة.

وأحد الأساليب التي اعتمد عليها العلماء المسلمون لنقد نصّ الحديث، واعتمد عليها المستشرقون أيضًا في أرخنة الأحاديث الإسلاميّة، هو اختلاف رواية نصّ أحد الأحاديث، فعلى سبيل المثال قال ابن حجر العسقلانيّ ضمن تحليله أحد الأحاديث: «في رواية عباد بن عباد: صبّ في أذنه يوم القيامة عذاب، وفي رواية همام:... أذيب في أذنه الآنك»[١].

وعندما وجد العلماء المسلمون ضمن دراساتهم التي دوّنوها على صعيد نقد نصوص الأحاديث عدّة نصوص لغويّة مختلفة لحديث واحد، فنّدوا بعضها وأيّدوا أحدها أو عددًا منها، فابن الجوزي على سبيل المثال وصف أحد الأحاديث قائلاً: «وهذا الحديث على هذا اللفظ لا أصل له»؛ لذا بعد أن فنّد هذا النصّ أيّد نصًّا آخر لذات الحديث رواه عدد من الصحابة[٢].

الأسلوب الآخر المشترك بين العلماء المسلمين والمستشرقين في تقويم نصّ الحديث ونقده، هو رفض الأحاديث التي تتعارض مع الحقائق التاريخيّة القطعيّة، حيث وصف المستشرقون هذه الحالة بعدم الانسجام التاريخيّ (تعارض تاريخيّ)[٣]، وهذا الأسلوب كان معتمدًا بين مختلف الباحثين المسلمين، وبات متعارفًا بينهم، كالحديث الذي رواه البخاري عن أستاذه سليمان بن حرب (المتوفّى سنة ٢٢٤هـ)

[١]- العسقلانيّ، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري، ج١٢، ص٣٧٦.

[٢]- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، الموضوعات، ج١، ص٢٨٦.

[3]- Anachronism.

الذي كان ساكنًا في مكّة المكرّمة، حيث صرّح سليمان بضعف راوٍ اسمه محمّد بن فضاء الجهضميّ، فقد ادّعى أنّ رسول اللّه [نهى عن كسر سكّة المسلمين الجارية بينهم؛ لأنّ السكّة حسب رأي سليمان لم تكن موجودةً في عهد رسول اللّهﷺ وأوّل من ضربها هو الحجّاج بن يوسف[١].

الأسلوب نفسه اتّبعه العلاّمة محمّد حسين الطباطبائيّ ضمن نقده حديث نهي عمر بن الخطاب رسول اللّهﷺ عن الصلاة على المنافقين، والذي اعتبر سببًا لنزول الآية ٨٤ من سورة التوبة، فهذه الآية في الحقيقة نزلت عند عودة المسلمين من غزوة تبوك، أي في سنة ٨هـ بينما عبد اللّه بن أُبي توفيّ سنة ٩هـ؛ لذا قال العلاّمة إنّ هذا الحديث منتحَل -موضوع- نظرًا لعدم وجود انسجام تاريخيّ فيه[٢].

في بعض الحالات القليلة، أشار علماء المسلمين إلى وقت ظهور حديث واحد أو مجموعة من الأحاديث، فأبو جعفر الإسكافيّ على سبيل المثال، قال في البحث عن الأحاديث التي فيها ذمّ للإمام عليّ بن أبي طالبعليه السلام، بالنظر إلى عدم صحّة نصّ تلك الأحاديث، ووجود الروايات التاريخيّة عن سياسة معاوية، ووجود الدوافع الكافية لتزوير الروايات بيد واضعي الحديث، تلك الأحاديث موضوعة ووقت ظهورها هي أيّام حكم معاوية[٣]. والسيِّد مرتضى العسكريّ حلّل نصوص بعض الأحاديث والأخبار في فضل أبي بكر وعمر بن الخطاب، معتبراً أنّ عددًا منها قد وضع قبل توليّ عمر منصب الخلافة، وأنّ عددًا منها وُضع بعد ذلك[٤].

تجدر الإشارة هنا إلى عدم وجود تأريخ دقيق لظهور أسلوب نقد نصوص الأحاديث، لكن بإمكاننا تحديد حقبة زمنيّة نسبيّة لهذا الأمر، وحسب الأمثلة التي أشرنا إليها، فقد فنّد العلماء المسلمون بعض الأحاديث المنسوبة إلى النبيّ

[١]- البخاري، محمّد بن إسماعيل، التأريخ الصغير، ج٢، ص١٣٤؛ كذلك راجع: آقائي، «نقد محتوائي احاديث در حديث‌پژوهي اهل سنت»، ص١٨.

[٢]- الطباطبائي، محمّد حسين، الميزان في تفسير القرآن، ج٩، ص٣٦٧. ﴿**وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ**﴾. (التوبة: ٨٤).

[٣]- المعتزلي، أبو الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٤، ص٦٣.

[٤]- العسكريّ، مرتضى، أحاديث أمّ المؤمنين عائشة، ج١، ص٩٥.

محمّدﷺ، ورغم ذلك لا يمكن البتّ فيما إن كان اختلاق هذه الأحاديث قد كان في عهده أو في فترة لاحقة، وحده الحديث الذي ذكره البخاري يمكن اعتباره قد وضع في الفترة الواقعة بين ضرب السكّة في عهد الحجّاج بن يوسف (المتوفّى سنة ٩٥هـ) ومحمّد بن فضاء الجهميّ المتوفّى في منتصف القرن الثاني للهجرة النبويّة.

ثانيًا: أرخنة الحديث استنادًا إلى نصّه

في أواخر القرن التاسع عشر ألّف المستشرق إجناتس جولدتسيهر كتابه: «دراسات إسلاميّة» كان أوّل مستشرق يدرس نصوص الأحاديث الإسلاميّة لأرخنتها استنادًا إلى نصها، ثمّ بعد ما يقارب ستين سنةً تطرّق المستشرق الألمانيّ جوزيف شاخت إلى أرخنتها على أساس أسلوب تحليل النصّ[١]، وضمن القواعد التي ذكرها الأوّل فالقاعدة التي على أساسها أشار إلى الأخطاء التاريخيّة في النصّ الروائي تدلّ على اختلاق الحديث في حقبة زمنيّة متأخّرة عن الحقبة التي ادّعاها[٢]؛ لذا لم تحظَ بقبول من جانب الباحثين في هذا الشأن.

ضمن هذا الأسلوب يجمع الباحث مختلف النصوص المرويّة بخصوص أحد الأحاديث، ثمّ يقارن بينها ليحدّد الحقبة الزمنيّة لظهور كلّ واحد منها وفق معايير تاريخيّة خاصّة قوامها بعض العبارات، مثل أقدم، وأكثر تقدّمًا أو تأخّرًا، إلى جانب بعض العبارات التأكيديّة، لكن دون تحديد تأريخ دقيق؛ إذ من خلال مقارنة نصّين أو عدّة نصوص لحديث واحد يستخرج عدّة عبارات ويحلّل دلالتها الزمنيّة استنادًا إلى قواعد خاصّة[٣]، إحداها أنّ الرواية غير المباشرة إذا كانت أقدم من الرواية المباشرة، فهي أكثر اعتبارًا[٤]، والقاعدة الأخرى هي أنّ وجود نصوص متعدّدة لحديث واحد

[1]- Motzki, “Dating Muslim Traditions: A Survey”, P.206-211.

[2]- Ibid, P.28.

راجع أيضًا:

- Rubin, “The Prophet Mohammad and the Islamic Sources”, P.9-10.

[3]- Motzki, “Dating Muslim Traditions: A Survey”, P.206-211.

[4]- Speight, “The Will of Saed b- a- Waqqās: The Growth of a Tradition”, P.250.

روي في كلّ واحد منها عبارات تختلف عن سائر النصوص يزيد من احتمال كونه حديثًا لم يذكره القائل بالألفاظ نفسها، ومن المحتمل أنّه مختلَق بدافع من الراوي الذي أراد إتمام النصّ أو اختلاقه بالكامل لأهداف خاصّة[١]، وإحدى القواعد الأخرى فحواها أنّ بعض العبارات أو الألفاظ الموجودة في أكثر نصوص الحديث ربمّا تعدّ أقدم من سائر عباراته، وهناك قاعدة أخرى هي أنّ المقارنة بين نصّي أحد الأحاديث النبويّة إذا أثبتت اشتماله على توضيح أو تفسير من قبل أحد صحابة النبيّ ﷺ، فهو يعتبر أكثر تقدّمًا من النصّ الآخر الذي لا يوجد فيه هذا التوضيح أو التفسير[٢].

ثالثًا: نقد وتحليل

مجرّد تحليل النصّ عبر الاعتماد على مضمونه وألفاظه لا يجدي نفعًا لتحديد تأريخ صدوره، وهذا الأمر غير ممكن، ولا سيّما بالنسبة إلى الأحاديث؛ لذا كلّ باحث حاول أرخنة الحديث وفق التحليل النصّيّ فقط عادةً ما لجأ إلى شواهد وأدلّة خارج نطاق النصّ مثل كتب التراجم، لكنهم عند استخدام الشواهد التاريخيّة لم يُقدِموا على تمحيص القيمة التاريخيّة لتلك الشواهد؛ إذ هذا الأمر يعني الدوران في حلقة مفرغة، وهو باطل قطعًا؛ لأنّ حدوثه يعني بطلان كلّ استنتاج يتوصّل إليه الباحث، فضلاً عن ذلك، فإنّ نتائج التحليل النصّي يمكن أن تُطرح بصيغ وتعابير متنوّعة، ومن المؤكّد أنّ الفرضيّات التي يذكرها الباحث هي التي تحدّد مصير النصّ وفق رؤيته الخاصّة، فالمستشرق جولدتسيهر على سبيل المثال طرح قاعدةً في هذا المضمار، فحواها أنّ الحديث يمكن اعتباره صحيحًا -أي نسبة صحّته تتزايد- إذا تضمّن عبارات سلبيّة بخصوص شخصيّة النبيّ محمّد ﷺ وصحابته، واستدلّ على رأيه هذا كما يلي: «بما أنّ هذه الأحاديث والروايات تقلّل من شأن النبيّ أو صحابته؛ لذلك يمكن اعتبارها صحيحةً بداعي أنّ المسلمين لا يختلقون حديثًا يطال رموز دينهم ويقلّل من شأنهم»[٣].

[1]- Motzki, “Whither Ḥadīth Studies?”, P.113-115.

[2]- Ess, Zwischen Ḥadīth and Theologie, P.3, 17.

[3]- Motzki, “Dating Muslim Traditions: A Survey”, P.210.

لم يكن قبول هذه القاعدة ممكنًا على أساس كون القرآن مصدرًا تاريخيًّا؛ لأنّه بناءً على آياته هناك منافقون هدفهم السخرية والاستهزاء بخاتم الأنبياء محمدﷺ وإيذاؤه لأجل التقليل من شأنه وتحطيم شخصيّته[١]، ناهيك عن وجود أدلّة تاريخيّة تثبت أنّ الزنادقة والمنافقين في العصور التي تلت عصر البعثة النبويّة بادروا إلى اختلاق الأحاديث بغية إضعاف الإسلام[٢].

وأمّا بالنسبة إلى ما إن أمكن اعتبار الرواية المباشرة أو غير المباشرة عن صاحب النصّ كقاعدة يتمّ على أساسها تعيين تقدّم الحديث أو تأخّره تاريخيًّا، من المحتمل أنّ النصّ المرويّ في بادئ الأمر كان صريح الدلالة وتامّ التفاصيل، ونُقل بشكل مباشر عن قائله، لكن مع مرور الوقت اتّسم بطابع رسميّ، وبات أكثر اعتبارًا، ثمّ بطبيعة الحال يجب أن يُروى عن قائله بشكل غير مباشر[٣].

وأمّا بالنسبة إلى القاعدة القائلة بالتقدّم الزمنيّ للحديث النبويّ المشتمل على كلام أحد الصحابة، فهي متقوّمة على أساس فكرة أنّ الأحاديث التي رواها التابعون أقدم من روايات الصحابة، والأحاديث التي رواها الصحابة أقدم من روايات النبيّ، لكنّها فكرة غير مستندة إلى مبدأ نظريّ معتبر[٤].

المبحث الثاني: من مرحلة تحليل إسناد الحديث إلى مرحلة أرخنته على أساس سنده

من الطبيعيّ أن تُروى أحاديث النبيّ الأكرم والأئمّة الأطهارﷺ وكلام سائر علماء الأجيال الأولى عبر العديد من طرق نقلها عبر الزمن، نظرًا لبعد الفترة الزمنيّة

راجع أيضًا:

- Rubin, “The Prophet Mohammad and the Islamic Sources”, P.9-10.

[١]- التوبة: ٥٦-٦١؛ المنافقون: ١-٨.

[٢]- الموضوعات، م. س، ج١، ص٣٧.

[3]- Motzki, “Dating Muslim Traditions: A Survey”, P.213.

[٤]- سوف نسلّط الضوء على هذا الموضوع بتفصيل أكثر ضمن المباحث اللاحقة في هذه المقالة ضمن مبحث تأثير فرضيّات الباحث على نتائج تحليل النصّ. (نيل ساز، خاورشناسان وابن عباس (باللغة الفارسيّة)، ص٦١-٦٣).

الفاصلة بين جيل وآخر، وعلى هذا الأساس فأحد الأساليب التي اعتمد عليها العلماء المسلمون لتقويم النصوص والأحاديث هو بيان كافّة خصائص طرق روايتها -سلسلتها السنديّة- وذلك وفق قواعد وضوابط محدّدة اعتمد المستشرقون على بعضها في مجال تأرخة هذه النصوص وأرختها، حيث اتّخذوا الأسانيد وسيلة لنقد وتحليل التراث الحديثيّ في الإسلام.

أوّلًا: التحليل السنديّ بأسلوب العلماء المسلمين

أسفرت الدراسات التي أجراها العلماء المسلمون حول أسانيد النصوص الروائيّة وغيرها في التراث الإسلاميّ عن ظهور علمين أساسيّين من العلوم الإسلاميّة، هما علم الرجال وعلم دراية الحديث (علم الدراية).

يتطرّق الباحث وفق قواعد علم الرجال إلى بيان خصائص شخصيّة كلّ واحد من رواة الحديث بشكل تفصيليّ ومن كافّة النواحي، ووفق قواعد علم الدراية يسلّط الضوء على خصائص سند الحديث من جهات أخرى، مثل اتّصال رواته أو وجود انقطاع في سلسلتهم السنديّة، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ هذا العلم يُذكر تحت عناوين أخرى، أهمّها علوم الحديث وعلم مصطلح الحديث وعلم أصول الحديث[١].

ضمن الدراسات التحليليّة التي تجرى في العلمين المشار إليهما تصنّف الأحاديث ضمن مجاميع تحت مسمّيات خاصّة حسب قواعد متعارفة بين علماء الحديث.

اتّصال السلسلة السنديّة أو انقطاعها يشير إلى تأكيد أو رفض إمكانيّة لقاء الرواة في المذكور في السند في الزمان أو الجغرافيا التي كانوا يعيشون فيها، وعلى أساس شخصيّة كلّ راوٍ في السلسلة السنديّة وسيرته الذاتية أيضًا -وهذا الأمر يختلف طبعًا عن بيان وثاقته أو ضعفه- والحقبة الزمنيّة التي عاصرها والتي يتمّ إثباتها وفق شواهد مباشرة أو استنتاجات غير مباشرة، كما لو أخذ الباحث مشايخ هذا الراوي أو تلامذته. وهذا الأمر يدلّ على أهمّيّة عنصر الزمان في كلا العلمين.

[١]- نفيسي، دراية الحديث: باز پژوهی مصطلحات حديثی در نگاه فريقين (باللغة الفارسية)، ص١٠.

أحد الأساليب المشتركة في الدراسات التي دوّنها العلماء المسلمون على صعيد تحليل أسانيد الأحاديث الإسلاميّة ودراسات المستشرقين بخصوص أرخنتها وفقًا لأسانيدها، هو دراسة وتحليل مختلف الطرق التي رُويت على أساسها.

لا يعتمد علماء الحديث المسلمون ضمن دراساتهم النقديّة لأسانيد الأحاديث على طريق واحد من طرق رواية كلّ حديث فقط، بل يسلّطون الضوء على كافّة الطرق التي رُوي فيها[١].

ويوجد أسلوب آخر اعتمدوا عليه في هذا السياق، وهو الانتباه إلى الراوي المشترك الموجود في جميع طرق نقل أحد الأحاديث، وكلّ ما يرتبط به على صعيد رواية الحديث، باعتبار أنّه مدار الحديث؛ لذا نجد علماء الحديث المسلمين يذكرون اسمه أحيانًا لإثبات إمكانيّة الاعتماد على ما يرويه، وعندما يشيرون إليه يستخدمون تعابير خاصّة مثل «مدارهم إلى...» أو «دار على...» أو «يدور على...»، فهذه العبارات تحكي عن الراوي المشترك[٢].

ومن الأمثلة بهذا الخصوص ما ذكره ابن حجر العسقلانيّ ضمن تحليله طرق رواية أحد الأحاديث، حيث قال: «المروي المشترك»، فهذه العبارة تدلّ بصراحة على تعيين راوٍ مشترك في السلسلة الروائيّة[٣]، لكن ينبغي التنويه هنا إلى أنّ عبارات كهذه لا تدلّ على الراوي المشترك دائمًا، فلربّما تعني أحيانًا مضمونًا آخر؛ لذا لا بدّ من فهم معانيها حسب سياق الكلام الذي ذُكرت فيه[٤].

الجدير بالذكر هنا أنّ مصطلح «الراوي المشترك» المتعارف في تصنيف الأحاديث الإسلاميّة عادةً ما يُذكر ضمن المباحث التحليليّة حول ما يصطلح عليه «غريب

[١]- فتح الباري، م. س، ج١٢، ص٣٧٦-٣٧٧.

[٢]- ابن عدي، عبد اللّه، الكامل، ج٣، ص١٧٠- وممّا قاله بهذا الخصوص: «..- كلّ من رواه فإنّما مدارهم ورجوعهم إلى أبي العالية».

[٣]- فتح الباري، م. س، ج٢، ص٣٦٠.

[4]- Ozkan, "The Common Link and Its Relation to The Madar", P.42-77.

المتن» و«المتابَع»[١]، وعلى أساس هذا التصنيف يعتبر الراوي الذي نقل الحديث ثمّ تتابعت السلسلة الحديثيّة وراءه بأنّه الحلقة المشتركة، وأحيانًا تتعدّد طرق الرواية منه، أي يروي عنه راويان أو أكثر؛ لذلك يوصف بهذا الوصف لكونه الرابط في الرواية.

وثمّة أحاديث رُويت تارةً ضمن سلسلة سنديّة تنتهي بالراوي الذي يعدّ حلقة مشتركة، وتارةً أخرى تنتهي إلى أحد مشايخ الحديث، لا إلى الرواة المذكورين في السند.

فعلى سبيل المثال هناك حديث رواه أحد الرجال عن ابن شهاب الزهريّ، وعلماء الحديث في هذا المضمار أكّدوا على وجود رواة آخرين نقلوه عن الزهري أيضًا، حيث قيل:

«كذلك رواه عمرو بن الحارث والزبيدي بن أبي حمزة ومعمّر ويونس وعقيل وابن جريح وإسحاق بن راشد وإسحاق بن يحيى وعبيد اللَّه بن أبي زياد ومعاوية بن يحيى الصدفي والوليد بن محمد الموقري عن الزهري عن...»[٢].

كذلك هناك رواة عرّفهم علماء الحديث بأنّهم رووا أحد الأحاديث من عدّة مشايخ ونقلوا السلسلة الروائية التي ذكرها كلّ واحد منهم[٣]، وهو ما يشار إليه في الدراسات الغربيّة المعاصرة الخاصّة بالنصوص الإسلاميّة تحت عنوان الراوي المشترك المقلوب[٤]، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ معرفة راوي الحديث المقلوب يحظى باهتمام بالغ من قبل علماء الحديث المسلمين، ولا سيما في كتب المستخرجات؛ لأنّ مؤلّفيها يذكرون أحاديث أحد المصادر الروائيّة بسلسلة سنديّة أخرى، بحيث

[١]- غريب المتن: «إذا اشتهر الحديث الفرد عمن تفرّد به فرواه عنه عدد كثيرون فإنّه يصير غريبًا مشهورًا وغريبًا متنًا» والمتابع: «أن يُروى ذلك الحديث بعينه عن أحد الرواة المتقدّم غير فلان»، (راجع: الشهرزوري، عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص١٧٣ و٣٧٤-٣٧٥).

[٢]- الدارقطني، علي بن عمر، العلل، ج٩، ص٢٣٩.

[٣]- العيني، محمود بن أحمد، عمدة القارئ، ج٦، ص٢٤٥.

[4]- Inverted Common Link.

Juynboll, "Early Islāmic Society as Reflected in its Use of Isnāds", P.179-185.

تختلف نهاية أسانيدها التي ترتبط بمرجع الرواية مع أسانيد هذه الكتب التي اقتبسوها منها، لكنّ بدايتها تنقل بذاتها[١]، وإثر ذلك يكون الراوي المشترك -المدار- مقلوبًا؛ إذ يشترط فيه أن ينقل الرواية عن اثنين من المشايخ على أقلّ تقدير.

الأسلوب المشترك الآخر بين علماء الحديث المسلمين والمستشرقين الغربيّين هو تسليط الضوء على الرقعة الجغرافيّة التي ذُكر فيها الحديث، فهناك أحاديث بذات المضمون رُويت ضمن عدّة مصادر، وفي سند كلّ واحد منها إشارات إلى راوٍ معيّن، حيث نجد في عدد من المصادر التاريخيّة أو فهارس رجال الحديث كلامًا حول محلّ سكنه أو نشأته الشخصيّة أو العلميّة أو المدن التي سافر إليها بحثًا عن الأحاديث والروايات، أو مكان تدوين كتابه أو كتبه الروائيّة، أو مكان نشرها. هذه المعلومات تعين الباحث على معرفة الرقعة الجغرافيّة التي ظهر فيها الحديث أو الخبر، مثل ما قيل بخصوص الحديث التالي على سبيل المثال: «هذا الإسناد كلّه كوفيّون، إلّا أنّ حذيفة كان معظم مقامه بالمدائن»[٢].

وأحد الأساليب المشتركة الأخرى بين العلماء المسلمين والمستشرقين هو الانتباه على ما ذكره أقران الراوي، والمقصود من ذلك أنّ بعض الأسانيد الحديثيّة نقل الرواة فيها أحاديثَ من أقرانهم الذين هم من طبقتهم الرجاليّة نفسها، كما في المثال التالي: «هذا الإسناد كلّه كوفيّون وفيه ثلاثة تابعيّون بعضهم عن بعض»[٣]

وأحيانًا يتمّ التصريح بوجود أقران في السلسلة السنديّة كما في قولهم: «فيه رواية القرين عن القرين»[٤].

وهناك أسلوب آخر أيضًا هو دراسة وتحليل حالة اختلاف طرق نقل الحديث من عدّة جهات، وهذا الأمر يقتضي بطبيعة الحال تسليط الضوء عليه من جهات مختلفة،

[١]- السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي، ج١، ص١١٧.

[٢]- الشافعيّ، محيي الدين يحيى بن شرف الحزامي النووي، شرح صحيح مسلم، ج٤، ص٦٧.

[٣]- م. ن، ج٥، ص٢١٩.

[٤]- فتح الباري، م. س، ج٧، ص١١٢.

مثل الوقف والرفع في طرق نقله، فابن حجر العسقلاني على سبيل المثال وصف طرق نقل أحد الأحاديث بأنّه نُقل عن ابن مسعود من قبل جماعة بشكل موقوف السند، ونقله آخرون بشكل مرفوع، كذلك نقل نفس الحديث عن سعد بن أبي وقاص مرفوعًا[١].

إذا كان رواة طرق الحديث المرفوع ثقاتًا ورواة طرقه الموقوفة غير ثقات، في هذه الحالة يعتمد علماء الحديث على الطرق المرفوعة، أي يعتبرونه حديثًا مرفوعًا، لكن إذا كان رواة كلّ طرقه المرفوعة والموقوفة من الثقات، فتختلف وجهات نظرهم في هذه الحالة، حيث يعتمد بعضهم في تقويم مصداقيّته على كثرة عدد الرواة وبعضهم على أعلميّة رواته، ثمّ يحكمون عليه[٢]. وكذا هو الحال بالنسبة إلى إرسال طرق الحديث أو انقطاعها أو اتّصالها، كما في قولهم بخصوص طرق أحد الأحاديث: «رواه أبو داوود من طريق عمرو بن الحارث، وسعيد بن منصور عن ابن عيينة، وعبد الرزاق عن الثوري، ثلاثتهم عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبّان مُرسلاً، ووصله أبو داوود وابن ماجه من وجه آخر عن محمد بن يحيى عن عبد اللّه بن سلام»[٣].

وفي حالات كهذه يختلف تقويم العلماء للحديث ومدى مصداقيّته على غرار تقويمهم مسألة اختلاف طرق الحديث، إذا كان مرفوعًا في أحد أو بعض طرقه، أو موقوفًا[٤].

اتّبع المستشرقون الأسلوب ذاته الذي أشرنا إليه في المثالين أعلاه، فأحيانًا يطرحون مسألة إصلاح الأسانيد أو مسألة النموّ العكسيّ للإسناد، بحيث يعتبرون الأسانيد الناقصة فقط معتبرةً، وسنوضّح هذا الموضوع ضمن المباحث اللاحقة.

[١]- فتح الباري، م. س، ج١، ص١٠٣.

[٢]- شرح صحيح مسلم، م. س، ج١، ص٣٢.

[٣]- فتح الباري، م. س، ج٢، ص٣١١.

[٤]- شرح صحيح مسلم، م. س، ج١، ص٣٢.

ومن الأمثلة الأخرى في هذا المضمار هو نقل الراوي للحديث من أحد مشايخه، تارةً بواسطة وتارةً أخرى بدون واسطة، وفي هذه الحالة يتمّ تقويم ما رواه على ضوء إمكانيّة أو عدم إمكانيّة سماعه دون واسطة ممّن ذكره له، ونذكر المثال التالي كي يتّضح الموضوع بشكل أفضل: «علي بن مسهّر عن الأعمش عن أبي وائل شقيق بن سلمة عن عبد اللَّه» ـ «علي بن مسهّر عن الأعمش عن عمرو بن مرّة عن أبي وائل شقيق بن سلمة عن عبد اللَّه». تحدّث ابن حجر عن هذين الطريقين قائلاً: «فقد يوهم هذا أنّ الأعمش دلّسه أوّلاً عن شقيقٍ، ثمّ سمّى الواسطة بينهما، وليس كذلك، بل سمعه من أبي وائل بلا واسطة وسمعه عنه بواسطة»[١].

اعتبر بعض المستشرقين الطرق السنديّة التي تذكر بواسطةٍ شاهدًا على صحّة واعتبار الطرق التي تذكر بلا واسطة، وسنوضّح هذا الرأي.

آخر مثال تجدر الإشارة إليه هنا هو تغيّر أحد الرواة في السلسلة السنديّة واستبداله براوٍ آخر، فأحيانًا يتغيّر راوٍ واحد فقط ويُستبدل براوٍ آخر في الطريق الذي ينتهي إلى الراوي المشترك الذي نقل رواة السند النصّ الحديثيّ عنه، وهذا الاستبدال يمكن أن يحدث في مختلف طبقات الحديث. هنا يقوّم الناقدون السلسلة السنديّة على أساس شخصيّات رواتها وطرق أخرى لهذه الرواية، على سبيل المثال أحد الأحاديث نقل من طرق مختلفة بمدار الزهريّ الذي يعتبر الراوي المشترك في جميع هذه الطرق، وحينما نمعن النظر في هذه الطرق نلاحظ فيها رواة مختلفين في كلّ طريق عن الطريق الآخر، حيث نقل هذا الحديث عن الزهريّ عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبيّ محمّد، وهناك طريق واحد فقط ذُكر فيه اسم جابر الأنصاريّ بدل أبي هريرة[٢]؛ والمستشرقون الذين عادةً ما يشكّكون بصحّة الأحاديث الإسلاميّة ادّعوا عدم اعتبار أحاديث كهذه، نظرًا لعدم تطابق أسماء بعض الرواة في مختلف طرقها، وسوف نشير إلى رأيهم هذا.

[١]- فتح الباري، م. س، ج١، ص١٤٩.

[٢]- م. ن، ج١٢، ص٧.

ثانيًا: أرخنة الأحاديث الإسلاميّة وفق أسانيدها برؤية استشراقيّة

ادّعى المستشرق المجري إجناتس جولدتسيهر أنّ أسانيد الأحاديث الإسلاميّة مختلَقة -موضوعة-، وعلى أساس هذا الادّعاء أكّد على عدم جدوى أرخنتها؛ لأنّ علماء الحديث المسلمين برأيه اكتفوا بنقد أسانيدها وتحليلها فقط، ولم يتطرّقوا إلى بيان حقيقة نصوصها أو ينتقدوها، فالوضّاعون تلاعبوا بالأسانيد وحرّفوها. ومن جهة أخرى حوّلوا الأحاديث الموقوفة إلى مرفوعة، كذلك أقحموا أسماء بعض الرواة المعمّرين في الأسانيد بغية تعويض النقص الموجود فيها، مثل عدم تزامن حياة الراوي مع حياة من يروي عنه؛ لذا لا قيمة لهذه الأسانيد على الإطلاق[١].

أيّد المستشرق الألمانيّ جوزيف شاخت بعض آراء جولدتسيهر، لكن شاخت اعتبر أرخنة الأحاديث الإسلاميّة وفق سلاسلها السنديّة؛ لأنّ الجزء الأقدم من كلّ سند مختلق بالكامل، نظرًا لعدم رواج ظاهرة ذكر الأسانيد بين المسلمين قبل أوائل القرن الثاني للهجرة النبويّة، وفي هذا السياق استند إلى كلام ابن سيرين، مؤكّدًا على أنّ الفتنة التي أشار إليها يُقصد منها الأحداث التي رافقت مقتل الخليفة الأمويّ الوليد بن يزيد سنة ١٢٦هـ، فرواة الحديث آنذاك أرادوا إضفاء اعتبار إلى متبنّياتهم الفكريّة والعقائديّة عن طريق اختلاق سند لكلّ حديث؛ لذلك جعلوا فيه أسماء رواة لشخصيّات معتبرة في عصر صدر الإسلام[٢].

اعتبر شاخت بناءً على هذا الاستنتاج بأنّ السند أكثر الأجزاء اختلاقًا في الأحاديث الإسلاميّة، لكنّه مع ذلك أقرّ بإمكانيّة الاعتماد على الأسانيد لأرخنتها؛ نظرًا للحقبة التاريخيّة التي يشير إليها كلّ حديث.

كذلك اعتبر الأسانيد الكاملة التي لا نقص في سلسلتها الروائيّة والأحاديث التي ينقلها رواة من أسرة واحدة بأنّها مختلَقة، ناهيك عن رفضه إجماع العلماء المسلمين الأوائل على رأي واحد بهذا الخصوص؛ لذا كلّ رأي يُنسب إلى عدّة علماء دليل على

[١]- نيل ساز، خاورشناسان وابن عباس، (باللغة الفارسيّة)، ص١٩.

[2]- Schacht, The Origins of Muhammadan Jurisprudence, P.36-37.

عدم اعتباره[١]. وفي هذا السياق ادّعى وجود عدّة أساليب اتّبعها المسلمون لاختلاق الأسانيد والتلاعب بها، فأحيانًا يصلحون الخلل الموجود فيها، وفي أحيان أخرى يزيدون من طرقها؛ لذا كلّ سند تمّ إصلاحه ينتهي إلى تابعيٍّ، لكنّه يُروى أيضًا بسند آخر ينتهي إلى صحابيّ، وأحيانًا ينتهي إلى النبيّ محمّدﷺ، والحديث الذي ينتهي إلى تابعيّ متقدّم على الذي ينتهي إلى صحابيّ، والذي ينتهي إلى صحابيّ متقدّم على الذي ينتهي إلى النبيّ، والسبب في ذلك برأيه هو ما وصفه «بالنموّ العكسيّ للإسناد»؛ لكونها أُضيفت إلى الأحاديث حسب ذوق من كَتَبها، ثمّ تمّ إصلاحها، فتوالت سلسلتها بشكل مقلوب[٢].

ويعتقد هذا المستشرق أنّ اختلاق الأسانيد وإضفاء أسماء رواة إليها حدث من عهد الشافعيّ (المتوفّى سنة ٢٠٤هـ) فصاعدًا بهدف إزالة النقص والخلل الموجودين في الأحاديث والأخبار الإسلاميّة، فما ذكر منها في المصادر المتقدّمة بدون سند أو بسند واحد قد ذكر بذاته في المصادر الإسلاميّة المتأخّرة بعدّة طرق سنديّة وعدد أكثر من الرواة؛ لذا تعتبر مختلقةً حسب ادّعائه، ناهيك عن وجود بعض الأحاديث والأخبار التي نقلت عن عدّة رواة في طبقة واحدة -رواية الأقران- وهي الأخرى تعدّ مختلَقةً برأيه[٣].

والرأي الآخر الذي تبنّاه في هذا المضمار هو أنّ معظم الأسانيد قد اختُلقت بشكل عشوائيّ ولم يدقّق الوضّاعون في تنظيم رواتها؛ لذا نجد في السلسلة السنديّة لحديث واحد طريقين أو عدّة طرق، وفي كلّ واحد منها اسم راوٍ مختلف عن الراوي المذكور في الحديث الآخر؛ ويقصد هنا استبدال الرواة كما أشرنا سابقًا[٤].

[1]- Schacht, The Origins of Muhammadan Jurisprudence, P.163-171.

[2]- Ibid, P.156-157, 165.

[3]- Ibid, P.163-169.

[4]- Ibid, P.163-164.

اتّبع المستشرق الهولنديّ غوتييه جوينبول أسلوب شاخت في أرخنة الأحاديث الإسلاميّة وفق أسانيدها، وتوسّع في الموضوع أكثر[١]، حيث استخرج السلاسل السنديّة المختلفة لكلّ حديث من المصادر الروائيّة الإسلاميّة وأدرج تفاصيلها ضمن رسوم توضيحيّة من منطلق اعتقاده بأنّ هذه الرسوم توضّح حقيقة الأسانيد بشكل أفضل، وفي هذا السياق جعل في الجزء الأسفل من الرسم التوضيحيّ والذي يختم به قائل نصّ الحديث أو الخبر نقطة تفريع الرسم التوضيحيّ، حيث دوّن فيه أسماء الرواة الذين ذكروا في كافّة طرق نقل هذا الحديث؛ لذا ينتهي هذا الرسم بطريق واحد، وفي الجزء الأعلى دوّن الطرق السنديّة التي تتضمّن أسماء مختلفة[٢].

كذلك حذا حذو شاخت ووصف الراوي الذي تتشعّب منه السلسلة السنديّة بالحلقة المشتركة -مدار السند- وفي هذا السياق احتمل أن تكون طرق النقل التي تفرّعت عن هذا الانشعاب تاريخيّةً[٣]، ومن الآراء التي تبنّاها هو أنّ دراسة مختلف أوصاف الشخصيّات المهمة في السلسلة السنديّة حسب ما ذُكر عنها في كتب التراجم تعيننا على معرفة تواريخ النصوص المتنوّعة التي رُويت لحديث أو خبر واحد، وزمان منشئها، والظروف التي اكتنفت ظهورها[٤]، كذلك وافق رأي شاخت وادّعى أنّ الراوي المشترك -المدار- هو الذي اختلق الحديث، أو أنّ شخصًا آخر أضاف اسمه في هذا الحديث المختلَق؛ لذا ظهر في عهده، وعلى هذا الأساس بإمكاننا معرفة الزمان الذي ينتهي إليه تأريخ صدور[٥] الحديث وفقًا للحقبة التي عاش فيها هذا الراوي[٦].

[1]- Motzki, “Dating Muslim Traditions: A Survey”, P.223.

[2]- Juynboll, “Nāfic the Mawlā of Ibn cUmar, and his Position in Muslim Ḥadīth Literature”, P.208-212.

[3]- Juynboll, “Some Isnād -Analytical Methods Illustraed on the Basis of Several Women-Demeaning Sayings from Ḥadīth Literature”, in Ḥadīth: Origins and Development, ed- Harald Motzki, Aldershot: Ashgate, 2004, P.183-184.

[4]- Juynboll, “Nāfic the Mawlā of Ibn cUmar, and his Position in Muslim Ḥadīth Literature”, P.212.

[5]- terminus post quem.

[6]- Schacht, The Origins of Muhammadan Jurisprudence, P.171-175.

ووسّع غوتييه جوينبول نطاق أرخنة الأحاديث الإسلاميّة على أساس مفهوم الراوي المشترك -مدار السند-، وفي هذا المضمار ابتدع عددًا من المصطلحات الخاصّة بهذا الموضوع، مثل الحلقة المشتركة الفرعيّة[١]، والحلقة المشتركة الظاهريّة[٢]، والأسانيد المنفردة[٣]، وطريق الطفرة، والشبكة السنديّة العنكبوتية[٤]، والحلقة المشتركة المقلوبة.

الحلقة المشتركة المقلوبة حسب رأي هذا المستشرق تُطلق على الراوي الذي ينقل حديثًا واحدًا من عدّة طرق -عدّة رواة- أو عدّة مشايخ؛ لذا يعدّ النقطة النهائيّة في نشأة هذا الحديث أو الخبر ونقله، بغضّ النظر عن مضمونه الذي قد يكون إخبارًا بقصّة أو حادث وقع في زمن معيّن، حيث انتقل بعده من جيل إلى آخر عن طريق المشافهة[٥]؛ وفي هذا السياق أكّد على أنّ تعدّد طرق رواية أحد الأحاديث واختلاف الحلقات المشتركة فيه يقلّل من احتمال اختلاقه، ولا سيّما إذا كان هؤلاء الرواة -الحلقات المشتركة- ينتمون إلى مراكز علميّة مختلفة تتنافس بعضها مع بعض؛ لذا يعدّ حديثًا معتبرًا[٦]. هذا الرأي يشابه رأي العلماء المسلمين بالنسبة إلى الأحاديث المتواترة.

انتقد بعض المستشرقين والمختصّين بالإسلامولوجيا الألمان مثل غريغور شولر[٧] وهارالد موتسكي رأي جوزيف شاخت وغوتييه جوينبول، وهو الرأي الذي اعتبرا

[1]- Partial Common Link- Juynboll, “Some Isnād -Analytical Methods Illustraed on the Basis of Several Women-Demeaning Sayings from Ḥadīth Literature”, P.184.

[2]- Seeming Common Link- Juynboll, “Nāfic the mawlā of Ibn cUmar, and his Position in Muslim Ḥadīth Literature”, P.214.

[3]- Single Strands

[4]- Bundles&Juynboll, “Nāfic the Mawlā of Ibn cUmar, and his Position in Muslim Ḥadīth Literature”, P.214.

[5]- Juynboll, “Early Islāmic Society as Reflected in its Use of Isnāds”, P.179-185.

[6]- Juynboll, “Some Isnād -Analytical Methods Illustraed on the Basis of Several Women-Demeaning Sayings from Ḥadīth Literature”, P.187.

[7]- Gregor Schoeler (1944).

على أساسه أنّ الراوي المشترك -مدار السند- هو الذي اختلق السند، وأنّ أسانيد الأحاديث الإسلاميّة شهدت اختلاقًا واسع النطاق؛ لذلك أصلح هؤلاء المنتقدون الأسلوب الذي اتّبعه كلّ من شاخت وجوينبول، ثمّ اعتمدوا عليه في دراسة الحديث.

يعتقد كلّ من شولر وموتسكي بأنّ بعض الشروط إذا توفّرت في تعدّد طرق إسناد أحد الأحاديث، فهذا دليل على صحّته، أي أنّه حديث معتبر، وأمّا القواعد التي اعتمدا عليها في نقد الحديث، فيمكن استنتاجها من الدراسات التي دوّناها بهذا الخصوص، ونذكر فيما يلي عددًا منها:

هناك قاعدة أخرى تجدر الإشارة إليها في هذه المضمار، وهي ما يلي: أحيانًا ينقل شخص عدّة أحاديث من راوٍ واحد دون واسطة، ولو أنّ أحد هذه الأحاديث روي عن نفس راويه من قبل شخص آخر، فيكون أكثر اعتبارًا؛ لأنّ هذا السلوك يعدّ قرينة على أمانة الراوي، ومن ثمّ يدلّ على صحّة روايته[١].

والقاعدة الأخرى فحواها ما يلي: الراوي «أ» يروي حديثًا عن «ب»، والراوي «ج» يرويه عن «د»، فإذا كان الأخير الذي هو «د» الراوي المشترك (مدار الإسناد)، وكان الراوي «أ» من تلامذته، فيمكن اعتبار روايته لهذا الحديث صحيحة، والسبب في ذلك يعود إلى أنّ هذا الراوي من تلامذة الراوي المشترك، وهو قادر قطعًا على نقل الحديث منه؛ لذا عندما روى الحديث عن غيره، فهو لم يمتلك دافعًا لعدم ذكر اسم أستاذه واختلاق طريق سنديّ آخر[٢].

وأمّا القاعدة الأخيرة التي تجدر الإشارة إليها في هذا المضمار، فهي تختصّ بالأحاديث التي تذكر دون نصّ صريح، ومضمونها مجرّد إرجاع إلى نصّ آخر، كما لو نقل أحد علماء الحديث حديثًا بسند واحد، ثمّ أشار إلى سند أو عدّة أسانيد أخرى بعبارات خاصّة، على غرار «مثله» أو «بهذا» أو «بهذا الخبر» وما شاكل ذلك.

[1]- Motzki, “Whither Ḥadīth Studies?”, P.84-87.

[2]- Ibid, P.82-88.

هذا النوع من الأحاديث برأي غريغور شولر وهارالد موتسكي غالبًا ما يكون اعتبارها أقلّ من تلك التي تتضمّن نصًّا صريحًا وسندًا متّصلاً به؛ إذ لا يُستبعَد أنّ مؤلّفي المصادر الحديثيّة الإسلاميّة قد اختلقوا الكثير من الأسانيد بهذا الشكل، إذ يسهل عليهم اختلاق سند بحت بلا نصّ، كسهولة اختلاق طريق إسناد منفرد، لكن إذا نقل نصّ الحديث في مصادر حديثية أخرى وبذات الإسناد يمكننا الحكم بصحّته حسب القرائن الموجودة في تقويمه[١].

ثالثًا: نقد وتحليل

سلّط العلماء المسلمون ضمن نقد كلّ حديث الضوء على مختلف طرق روايته، وأخذوا بعين الاعتبار روايته بشكل مقلوب وإصلاحه وكافّة التغييرات التي طرأت على سنده ورواته الذين تختلف أسماء بعضهم في كلّ نقل والرواة الذين يعتبرون مدارًا في إسناده، لكنّهم إن وجدوا إحدى هذه الحالات في سنده لا يرفضونه ولا يعتبرونه مختلَقًا؛ إذ يركّزون بشكل أساسيّ على السيرة الشخصيّة لكلّ راوٍ، وعلى مسألة اتّصال سنده أو انقطاعه؛ في حين أنّ المستشرقين الذين يشكّكون بمصداقيّة الأحاديث الإسلاميّة يعتبرون الراوي المشترك -مدار الإسناد- وضّاعًا قد اختلق الحديث، ناهيك عن أنّهم إن وجدوا إحدى الحالات المذكورة أعلاه في سنده يبتّون ببطلانه ويعتبرونه مختلَقًا؛ وهذا الرأي يرد عليه نقد جادّ بكلّ تأكيد، وبيانه كما يلي:

١. ليس من المنطقيّ ادّعاء أنّ الحلقة المشتركة في كلّ حديث قد اختلق هذا الحديث بنفسه، فهذا الادّعاء على غرار تكذيب صحفيّ يجمع أخبارًا من مصادر مختلفة، وينشرها في إحدى الصحف بادّعاء أنّه أقدم حلقة مشتركة بين قرّاء هذه الصحيفة، ولا يمكنهم نقل هذا الخبر إلّا عن طريقه[٢]!

في الواقع الرواة الذين يطلق عليهم الحلقات المشتركة هم أوّل المتخصّصين بنشر العلم بشكل تخصّصيّ، حيث كانوا ينقلون الأخبار والأحاديث إلى تلامذتهم

[1]- Motzki, “Whither Ḥadīth Studies?”, P.87-96.

[2]- Azami, On Schacht's Origins of Muḥammadan Jurisprudence, P.200.

في مجالس علميّة وبشكل تخصّصيّ، ثمّ ينقلها كلّ تلميذ إلى شخص آخر أو عدّة أشخاص[١].

٢. من المحتمل أنّ الراوي الذي يعتبر الحلقة المشتركة في الحديث قد نقله عن شخص سمعه من قائله بشكل مباشر، وهذا الأمر متعارف في نقل الحديث؛ لذا لا يوجد أيّ مسوّغ لتكذيب جميع الذين ينقلون أخبارًا وأحاديث سمعوها من غيرهم[٢]، كذلك من الممكن أن ينقل عدّة رواةٍ من طبقة واحدة عن بعضهم، فهذا الأمر ليس مرفوضًا أو مستحيلاً، والعلماء المسلمون كما ذكرنا آنفًا التفتوا آنذاك إلى هذا الأمر ووضعوه تحت عنوان «رواية الأقران»، وليس هناك أيّ دليل يثبت بطلان هذا النوع من رواية الحديث، بل الأمر على العكس من ذلك، فنظرًا لأهمّيّة الإسناد العالي عند علماء الحديث، يعتبرون هذا الإسناد الذي يتضادّ مع علوّ السند دليلاً على وثاقة واعتبار أكثر لسند الحديث.

٣. لا يمكن إصدار حكم شامل إزاء الراوي المشترك المقلوب وادّعاء أنّه أسفر دائمًا عن إيجاد تغييرات في الحديث الذي يرويه، فلربمّا نقل حديثًا عينًا من عدّة رواة، وهذا الأسلوب متعارف بين رواة الحديث، لكونهم عادةً ما ينقلون أحاديثهم بذات ألفاظها، وهناك الكثير من النصوص الحديثيّة التي تروى بذات المضمون لكن بألفاظ أو عبارات مختلفة يصفها الرواة ببعض العبارات الخاصّة لأجل بيان هذه الحالة، مثل قولهم «واللفظ له»، حيث يشيرون إلى قائل هذا اللفظ[٣].

٤. نظريّة إصلاح الأسانيد وإنشاء مستندات مزوّرة جديدة للحديث هي في الواقع نظريّة بلا دليل، حيث يدّعي من يتبنّاها أنّنا لو استخرجنا أحد الأحاديث من

---

[1]- Motzki, “The Collection of the Qurān A Reconsideration of Western Views in Lighit of Recent Methodological Developments”, P.30.

[٢]- نيل ساز، «ماهيت منابع جوامع روائي اوليه از ديدگاه گرگور شولر»، ص١٣٦.

[٣]- للاطّلاع أكثر على عبارة «واللفظ له» ضمن النصوص الحديثيّة الإسلاميّة. (راجع: القشيري النيسابوري، الصحيح، ج١، ص٣٥، ٣٧، ٥١، ١٤٨، ١٥٤).

المصادر الحديثيّة المتقدّمة ولم نجد فيه سندًا كاملاً، أو لم نجده قد رُوي من عدّة طرق، فهذا يعني أنّ سنده الكامل وطرقه المتعدّدة الموجودة حاليًا لم تكن موجودة في زمان تأليف المصدر المذكور فيه، بل دُوِّنت في حقبة متأخّرة.

الجدير بالذكر هنا أنّ السبب في رواية الأحاديث دون إسناد في المصادر الحديثيّة المتقدّمة ثمّ روايتها في المصادر الحديثيّة المتأخّرة بإسناد يعود إلى طبيعة هذه المصادر وتلك، فكلّ مؤلّف له أسلوبه الخاصّ في ذكر الأسانيد حسب نوع تخصّصه العلميّ؛ لذا نجد الفقهاء المتقدّمين -على سبيل المثال- من منطلق اختصاصهم بالأحكام الشرعيّة لم يعتقدوا بضرورة ذكر أسانيد كافّة الأحاديث، ناهيك عن أنّ العلماء القدامى كانوا يختارون بعض الأحاديث وينتقون سندًا روائيًّا واحدًا لنقل ما رُوي من عدّة طرق؛ لذا لم ينقلوها بكلّ طرقها، وعلى هذا الأساس حتّى إذا علم المؤلّف بوجود عدّة طرق نُقل الحديث بواسطتها، فهو ينتقي طريقًا واحدًا فقط، أو ربمّا يكتفي بذكر جزء من السند ولا ينقله كاملاً كما لو ذكر اسم أوّل وآخر راوٍ[١].

المبحث الثالث: من مرحلة نقد سند الحديث ونصّه إلى مرحلة أرخنته وفق أسلوب تحليل السند والنصّ

ارتكز اهتمام غالبيّة العلماء المسلمين في بعض مراحل التأريخ الإسلاميّ بشكل أساسيّ على أساليب نقد نصّ الحديث، وفي مراحل أخرى تمحور حول نقد سنده، لكن رغم ذلك هناك علماء سلّطوا الضوء منذ القدم على كلا الجانبين، كما أنّ المستشرقين تطرّقوا إلى دراسة هذا التراث وتحليله، وطوت مساعيهم مراحل تكامليّة، ثمّ أسفرت في نهاية المطاف عن رواج أسلوب تحليل سند الحديث ونصّه معًا.

[1]- Azami, On Schacht's Origins of Muḥammadan Jurisprudence, P.183.

أوّلًا: تحليل سند الحديث ونصّه برؤية العلماء المسلمين

يعتبر علماء الحديث المسلمون كلّ تغيير في سند الحديث أو نصّه بمعنى ظهور حديث جديد، ويعتقدون بأنّ الحديث الصحيح هو ما كان موثّقًا ومعتبراً سندًا ونصًّا، لذا عندما يقوّمون نصًّا روائيًّا بهدف بيان ما إن كان صحيحًا أو ضعيفًا، فإنّهم يؤكّدون على ضرورة دراسة جميع نصوصه وسلاسله السنديّة وتحليلها، وعلى هذا الأساس إذا كانت هذه الطرق السنديّة ضعيفة يرفضونها، وفيما يلي نذكر مثالاً واحدًا من مئات الأمثلة في التأريخ الإسلاميّ كي تتّضح الصورة للقارئ الكريم بخصوص النقد المشار إليه، حيث تحدّث ابن الجوزي واصفًا أحد الأحاديث قائلاً:

«... ففي طريقه الأوّل جعفر بن الزبير، وفي طريقه الثاني عمر بن موسى. قال يحيى بن معين: كلاهما ليس بثقةٍ، وقال النسائي والدارقطني: كلاهما متروك، وقال أبو حاتم بن حسان: كان عمر في عداد من يضع الحديث. قال: وهذا الحديث باطل لا أصل له»[١].

إذنًا الحديث المتعدّد الطرق السنديّة، أو النصوص التي رُوي فيها، أو المتعدّد من الجهتين، إذا وُجد خلل أو نقص في أحد طرقه أو نصوصه لا يعدّ سببًا لرفض كافّة النصوص التي روي فيها؛ إذ من المحتمل أن يكون أحد نصوصه المروية صحيحًا وسائر نصوصه غير صحيحة من جهة السند أو النصّ أو من الجهتين، وإليك مثال على ذلك: «... فإنّ الطرق الصحيحة كلّها قد وردت بلفظ (توضّأ لكلّ صلاة)، وأمّا هذا اللفظ فلم يقع في واحدٍ منها، وقد تفرّد به الإمام أبو حنيفة، وهو سيّئ الحفظ؛ كما صرّح به الحافظ ابن عبد البرّ»[٢].

استنادًا إلى ما ذكر عندما تثبت صحّة أحد الأحاديث، فإنّهم يقرّون، ولو بشكل غير صريح، بأنّ الكلام منسوب حقًّا إلى من رُوي عنه، وهذا يعني بطبيعة الحال إقرارهم بأنّ لحظة صدور الكلام في عهد قائله، رغم عدم تصريحهم بهذا الأمر، بينما

[١]- الموضوعات، م. س، ج١، ص١١١.

[٢]- المباركفوري، محمّد بن عبد الرحيم، تحفة الأحوذي، ج١، ص٣٣٣.

إذا ثبت لهم أنّ أحد الأحاديث مختلَق أو ضعيف، فإنّهم يرفضون بكلّ تأكيد بكون الكلام المرويّ منسوبًا بالباطل إلى من رُوي عنه، أو أنّ احتمال نسبته إليه ضعيف جدًّا؛ وفي بعض الأحيان يشيرون بشكل غير مباشر إلى زمان ظهور أحد الأحاديث حينما يذكرون اسم الراوي الوضّاع في سلسلته السنديّة، حيث يعتبرونه حديثًا قد وضع في حياة هذا الراوي؛ لكونه هو الذي اختلقه، وأحد الأمثلة على ذلك ما يلي: «هذا حديث لا يصحّ، والمتّهم بوضعه محمّد الحجّاج، وله أحاديث كثيرة موضوعة لا أصل لها»[١].

ثانيًا: أرخنة الحديث وأسلوب تحليله سندًا ونصًّا برؤية المستشرقين

في أواخر عقد الأربعينات من القرن العشرين تطرّق الباحث الأمريكيّ مارتن كرامرز[٢] المختصّ بدراسات الشرق الأوسط، ولا سيّما القضايا الإسلاميّة، إلى تحليل النصوص المرويّة لحديث «آكلة الخضر»، اعتمادًا على أسلوب تحليل السند والنصّ، حيث سلّط الضوء على الموضوع وفق هذا الأسلوب، لكن اعتمادًا على طريقته الخاصّة، وقد سبقه إلى هذا النهج بعض مستشرقي القرن التاسع عشر من أمثال المستشرق النمساويّ ألويس شبرنجر[٣] المختصّ بدراسات إيران والمستشرق الألمانيّ يوزيف فان أس[٤] المختصّ بالإسلامولوجيا، حيث اتّبع أسلوبًا مشابهًا في دراسة وتحليل الأحاديث المرويّة حول القضاء والقدر.

وفي أواخر عقد الثمانينات من القرن المذكور اتُّبع الأسلوب ذاتُه من قِبل بعض الباحثين الغربيّين من أمثال لورنس كونراد[٥] المختصّ بدراسة التأريخ الاجتماعيّ في القرون الوسطى والطبّ العربي والطبّ الإسلاميّ، كذلك الباحث ماهر جرار[٦]

[١]- الموضوعات، م. س، ج٢، ص٩٥.

[2]- Martin Kramers (1954).

[3]- Aloys Sprenger (1813-1893).

[4]- Josef Van Ess (1934).

[5]- Lawrence Conrad (1949).

[6]- Maher Jarrar.

المختصّ بالدراسات الإسلاميّة والشرقيّة، والباحث أندرياس غوركه[١] المختصّ بالدراسات الإسلاميّة، كما أنّ المستشرقَيْن غريغور شولر وهارالد موتسكي اعتمدا على الأسلوب ذاته في طرح بحوثهما حول التراث الإسلاميّ، وكان لهما دور مشهود في تطويره وصياغة معالمه الأساسيّة[٢].

النتائج الأساسيّة المتحصّلة وفق هذا الأسلوب حول المسائل المرتبطة برواية الحديث في التراث الإسلاميّ، لا يتوصّل إليها الباحث عن طريق تحليل الأسانيد فقط، بل إضافةً إلى ذلك يستنتجها عن طريق المقارنة بين مختلف النصوص المرويّة لأحد الأحاديث وبيان طبيعة سند ونصّ كلّ تقرير روائيّ له -إذا تعدّدت نصوصه طبعًا-؛ لذا بإمكان الباحث وفق هذا الأسلوب أرخنة الأحاديث بدقّة أكثر، وذلك حتّى يمكّنه ذلك من تصحيح الخلل الموجود في السند أو النصّ خلال عمليّة النقل.

الفرضيّة الأساسيّة لهذا الأسلوب هي ما يلي:

إن كان يوجد نقل واقعي، سيكون ثمّة تواصل قويّ بين الاختلاف بين النص والإسناد؛ لذا فإنّ من المستبعد احتمال وجود اختلاق متواطأ عليه من قبل الجميع، لأنّنا إن اعتبرنا تعدّد طرق روايته مختلقة، ففي هذه الحالة من الواجب الإقرار بأنّ جميع المحدّثين تقريبًا شركاء في هذا الاختلاق[٣].

عندما يتطرّق الباحث إلى تحليل الأحاديث وفق هذا الأسلوب، فهو في بادئ الأمر يجمع كافّة النصوص المرويّة لحديث واحد من مختلف المصادر الروائية، ثمّ يرتّبها وفق تصنيف معيّن، وبعد ذلك يرسم مخطّطًا بيانيًّا للاختلافات السنديّة الموجودة في طرقه المتعدّدة كي تتّضح كيفيّة روايته ويُعرف رواته بمختلف أصنافهم، أي الراوي المشترك الفرعيّ والأصليّ، وهنا يفترض الباحث بأنّ أقدمَ راوٍ مشترك هو الذي جمع الحديث أو رواه للناس، باستثناء النبيّ محمّدﷺ والصحابة طبعًا، وبعد

[1]- Andreas Gorke.

[2]- Motzki, "Ḥadīth: Origins and Developments", P.xlvi-xlix.

[3]- Motzki, "The Murder of Ibn Abi l-Huqayq: on the Origin and Reliability of Some Maghāzi -Reports", P.174-175; Idem, "Dating Muslim Traditions", P.250.

ذلك يحين الدور لتحليله نصّيًّا، وبعد ذلك يعرب الباحث عن رأيه والنتائج التي توصّل إليها، ولا سيما إثبات ما إن كان الراوي المشترك هو الذي جمع الحديث أو رواه للناس فقط، أو أنّ الأمر ليس كذلك.

وفي المرحلة التالية يقارن الباحث بين السند والنصّ ويسلّط الضوء على الاختلافات الموجودة بين أسانيد الحديث المرويّ من عدّة طرق، وبين مختلف نصوصه المرويّ فيها كي يثبت ما إن كان بالإمكان إيجاد ارتباط حقيقيّ بينها أو لا، ومن هذا المنطلق يتطرّق أوّلًا إلى المقارنة بين مختلف نصوص هذا الحديث، كلًّا حسب السند المرويّ به، أي يحلّل كلّ حديث مع سنده المختصّ به، فهناك أحاديث متشابهة في التراث الإسلاميّ تكرّرت روايتها بأسانيد متعدّدة أو نصوص متعدّدة أو بتعدّد السند والنصّ معًا، والسبب في تشابه نصوصها هو نقلها من مصدر واحد؛ لذا لا بدّ من تمحيصها بهذا الأسلوب المقارن[١].

إذن، عندما يتسنّى لنا إثبات وجود ارتباط حقيقيّ بين مختلف الطرق السنديّة لأحد الأحاديث ومختلف النصوص المرويّة في مضمونه، سوف نتمكّن من تحديد النصّ الأصليّ الذي رواه الراوي المشترك -مدار السند- كذلك نتمكّن من معرفة الراوي الذي أحدث تغييراً في سنده خلال عمليّة النقل التي تمّت بعده[٢].

إذا كانت الأحاديث المرويّة عن راوٍ مشترك ذات خصائص معيّنة وفريدة من نوعها بحيث تختلف عن نقل سائر الرواة، فهي تحظى باعتبار أكثر من غيرها، ومن ثمّ يمكن الإقرار بأنّ نصّها معتبر، أي يمكننا الإقرار بكونها مرويّة حقًّا عن طريق الراوي المشترك الموجود على رأس سلسلتها السنديّة، بحيث لا يبقى مجال لادّعاء أنّها مختلقة قد وضعت أسانيدها أو نصوصها من قبل كتّاب الجوامع الحديثيّة أو مشايخهم أو من قبل رواة آخرين نسبوها إلى الراوي المشترك؛ إذ من المستبعد أن يختلق كلّ واحد من وضّاع الحديث نصًّا حديثيًّا، ثمّ ينسب سنده إلى راوٍ مشترك

[1]- Motzki, “Whither Ḥadīth Studies?”, P.119.

[2]- Motzki, “The Murder of Ibn Abi l-Huqayq: on the Origin and Reliability of Some Maghāzi -Reports”, P.189-190.

وفي سلسلته السنديّة أو نصّه اختلافات واضحة إلى جانب وجود قرائن واضحة على تشابه حديثهم مع نصوص مختلقة لا أساس لها من الصحّة[١].

عندما نقوّم أحد الأحاديث استنادًا إلى هذا الأسلوب، فبإمكاننا استنتاج ما إن كان قد رُوي في القرن الأوّل للهجرة أو في حقبة أخرى، لكن لا يمكننا معرفة ما إن كان نصّه كلام النبيّ محمدﷺ نفسه أم لا[٢]، والملاحظة الأخرى الجديرة بالذكر في هذا السياق هي أنّ النتائج التي يتوصّل إليها الباحث وفق هذا الأسلوب تتزايد مع تعدّد النصوص الموجودة لأحد الأحاديث وتنوّعها.

ثالثًا: قواعد أسلوب تحليل سند الحديث ونصّه

حينما نمعن النظر في الدراسات والبحوث التي دوّنها المستشرقون وفق أسلوب تحليل سند الحديث ونصّه، تتسنّى لنا معرفة القواعد التي اعتمدوا عليها وعلى أساسها توصّلوا إلى النتائج التي ذكروها، وفيما يلي نذكر بعض هذه القواعد:

إحدى القواعد فحواها أنّ الراوي المشترك -مدار السند- في كلّ حديث هو من صاغ ألفاظ الحديث وتعابيره، بينما الرواي المشترك الفرعيّ هو من نشر الحديث في المرحلة التالية، وأحيانًا قد يكون له تأثير في نمطيّة الألفاظ والعبارات، بحيث صاغ الصورة اللغويّة النهائيّة للحديث[٣].

ولو قارنّا بدقّة بين النصوص المختلفة لأحد الأحاديث ووجدنا فيها نصًّا أو اثنين أو أكثر قد حدث فيه إصلاح لغويّ، فهذا يعني أنّ الراوي المشترك الفرعيّ هو من فعل ذلك[٤]، أي أنّ الخصائص المتشابهة والمشتركة لأحد النصوص الحديثيّة المرويّة بطرق عديدة سببها المصدر المشترك -مدار السند- الذي يرتبط به؛ لذا يمكن

[1]- Motzki, "The Collection of the Qurān A Reconsideration of Western Views in Lighit of Recent Methodological Developments", Der Islām, 78, 2001, P.27-28.

[2]- Gorke, & Schoeler, "Reconstructing the Earliest Sira Texts: the Hijra of the Corpus of Urwa b- Zubayr", P.212.

[3]- Ozkan, "The Common Link and Its Relation to The Madar", P.47.

[4]- Juynboll, "Early Islāmic Society as Reflected in its Use of Isnāds", P.155.

اعتبار النصّ أو النصوص الأخرى لهذا الحديث والتي تتضمّن ألفاظًا وتعابير خاصّة غير مشتركة بأنّها مختلَقة، وقد أضيف ما فيها من قِبل أحد أو بعض الرواة[١].

وإحدى القواعد الأخرى هي أنّ أحد الرواة أو مؤلّفي المصادر الحديثيّة إذا نقل نصّين أو عدّة نصوص لأحد الأحاديث وفيها اختلافات لفظيّة كثيرة وواضحة، فهذا يدلّ على صحّة كلام راويه، وعلى كونه حديثًا معتبرًا؛ وذلك لأنّ الراوي عندما ينقل نصّ أحد الأحاديث فهو بطبيعة الحال لا يمتلك دافعًا يحفّزه على إجهاد نفسه ونقله بألفاظ وعبارات مختلفة يستبطن كلّ واحد منها معاني أخرى[٢].

وهناك قاعدتان أخريان لمعرفة النصّ الأصيل الذي روي في بادئ الأمر على لسان الراوي المشترك، هما كالتالي:

القاعدة الأولى: الألفاظ أو العبارات المرويّة عن راوٍ مشترك ضمن أكثر نصوص الحديث المنقول بعدّة طرق، هي الألفاظ والعبارات الحقيقيّة التي ذكرها حقًّا.

القاعدة الثانية: النصّ الحديثيّ الذي رواه عدد كبير من الرواة عن راوٍ مشترك من المحتمل جدًّا أنّه يعتبر النصّ الأصيل لهذا الراوي والاختلاف في الكتابات والنسخ الأخرى المنسوبة إليه اختلقه تلامذته الذين نقلوه عنه.

وإحدى القواعد الأخرى التي تجدر الإشارة إليها في هذا المضمار هي ما يلي: عندما يتّسم الحديث المنقول بعدّة طرق من أحد مشايخ الحديث بأسلوب وخصائص رواية أحد تلامذته الذي رواه عنه، بحيث يختلف نصّه عن النصّ الذي نقله زملاؤه، فإذا انفرد هذا الراوي بنقله بهذا الأسلوب اللغويّ ولم ينقله بأسلوب آخر، لا يمكن البتّ فيما إن كان التغيير الذي طرأ على هذا النصّ بفعل هذا الراوي مباشرةً أو بفعل الرواة الذين نقلوه عنه لاحقًا[٣].

ولو افترضنا أنّ تلميذين أو عدّة تلاميذ لأحد مشايخ الحديث ذكروا حديثين بنصّين مختلفين أو أكثر ونسبوها إليه، فهنا توجد ثلاثة احتمالات هي كما يلي:

[1]- Motzki, "Whither Ḥadīth Studies?", P.119.

[2]- Ibid, P.82-110.

[3]- Ibid, P.82-114.

الاحتمال الأوّل: الشيخ نفسه قد روى الحديث لتلامذته بنصّين أو عدّة نصوص مختلفة لغويًّا.

الاحتمال الثاني: بعض تلامذته لم يذكروا النصّ بشكل صحيح، وغيّروا بعض ألفاظه أو عباراته[١].

الاحتمال الثالث: الشيخ لم يذكر أحد نصوص الحديث أو كلّها على الإطلاق، وقد نُسبت إليه بالباطل، أي أنّه حديث مختلَق.

لكن حتّى حسب هذه الاحتمالات لا يمكن تحديد من هو المسؤول عن الاختلاف الموجود في النصّ المرويّ بعدّة طرق.

الجدير بالذكر هنا هو وجود احتمال رابع يُضاف إلى الاحتمالات الثلاثة المذكورة أعلاه فحواه أنّ المرجع الأساس للحديث المرويّ بعدّة طرق هو أحد المعصومينﷺ أو أحد الصحابة أو التابعين، فلربمّا ذكروا كلامًا بالمضمون ذاته في مناسبات مختلفة لكن بألفاظ وعبارات مختلفة.

هناك قاعدة أخرى في هذا المضمار حول مسألة نقل حديث من قبل راويين عن راوٍ مشترك ونصّ الحديثين متشابه بالكامل، وهنا يطرح احتمالان هما كالتالي:

الاحتمال الأوّل: تشابه النصّين بالكامل دليل على صحّة انتسابه إلى منبع الواحد الذي هو الراوي المشترك الذي صدر عنه الحديث.

الاحتمال الثاني: ربمّا يعود السبب في هذا التشابه التامّ إلى أنّ أحد الراويين قد صاغ حديثه من الراوي الآخر، أي اقتبسه منه، وهنا يجب على الباحث معرفة أيّهما اقتبس نصّ الحديث من الآخر على ضوء تحديد سنّ كلّ واحد منهما وسمعته بين الناس ومهنته[٢].

وأمّا القاعدة الأخيرة الجديرة بالذكر هنا، فهي كما يلي: إذا نُقل حديث بطريقين أو عدّة طرق من راوٍ مشترك وكانت نصوصه مختلفة لغويًّا بحيث يحتوي بعضها على

[1]- Motzki, Harald,"The Murder of Ibn Abi l-Huqayq: on the Origin and Reliability of Some Maghāzi -Reports", P.192-200.

[2]- Motzki, "Whither Ḥadīth Studies?", P.114.

عبارات غير موجودة في الأخرى، ففي هذه الحالة إذا دقّقنا في أسانيده ولم نجد فيها راويًا مشتركًا فرعيًّا، فلا بدّ من الحكم هنا بأنّ الإضافات الموجودة قد أقحمت فيه من قبل الراوي المشترك.

هناك احتمال بحدوث خطأ خلال عمليّة النقل طبعًا، ناهيك عن احتمال تأثير نصوصه على بعضها، كما لو افترُض أنّ بعض الرواة بادروا إلى إحداث تغييرات فيها، أو أنّ أحدهم لما استمع إلى رواية غيره للحديث نفسه تأثّر بها وأجرى تغييراً على النصّ الذي كان قد حفظه سابقًا[١].

رابعًا: نقد وتحليل

تطرّق العلماء المسلمون على مرّ العصور إلى نقد التراث الحديثيّ سندًا ونصًّا، ولا شكّ في أنّ أسلوب أرخنة الأحاديث على أساس معطيات أسانيدها ونصوصها يثمر عن نتائج مفيدة جدًّا، وهو أفضل من سائر الأساليب؛ لذا لجأ إليه المستشرقون عندما لاحظوا نقاط الخلل في سائر أساليب أرخنتها.

النقد الذي يرد على الفرضيّات التي طرحها المستشرقون في هذا المجال كما يلي: لقد ادّعوا عدم إمكانيّة اعتبار النبيّ محمّدﷺ وصحابته كراوٍ مشترك -مدار- في سند الحديث، أي من الخطأ بمكان تصوّر أنّهم أوّل من نشر العلم بشكل تخصّصيّ.

في الواقع لدينا الكثير من الروايات التي تؤكّد على أنّ النبيّ محمّدﷺ كان يجمع صحابته في المسجد ويعلّمهم القرآن الكريم والأحكام الشرعيّة وسائر التعاليم الدينيّة[٢]، كذلك عندما كان يخطب في المسلمين في شتّى المناسبات، كما هو الحال في خطبة غدير خُم، عادةً ما يذكر عبارة «ليبلغ الشاهدُ الغائبَ»[٣]، ومن منطلق حبّهم الشديد له واعتقادهم بوجوب اتّباع ما يقول لهم، فالذين استمعوا كلامه كانوا ينقلونه إلى من لم يكن حاضرًا، وهكذا يكون صلوات اللّه عليه بمثابة راوٍ مشترك، أي الراوي المدار، وهذا الأمر ينطبق على صحابته أيضًا، فمنذ الأيام الأولى من

[1]- Ess, Zwischen Ḥadīth and Theologie, P.10-15.

[٢]- نيل ساز، «ماهيت منابع جوامع روائي اوليه از ديدگاه گرگور شولر»، ص١٣٧.

[٣]- النيسابوري، القشيري، الصحيح، ج٥، ص١٠٨.

الدعوة الإسلاميّة المباركة أوفد عددًا منهم إلى مختلف المناطق لأجل تعليم الناس القرآن الكريم وأحكام الدين وعقائده[١]، لذا من المحتمل أنّ عددًا كبيرًا منهم قد رووا أحاديثه لأبناء هذه المناطق.

فضلاً عن ذلك فإنّ بعض صحابته من أمثال ابن عباس وجابر بن عبد اللّٰه الأنصاري كانت لديهم حلقات دراسيّة[٢]، ومنهم من دوّن صحائف مثل عبد اللّٰه بن عمرو بن العاص الذي دوّن الصحيفة الصادقة[٣]؛ لذا من البديهيّ أنّ مؤلّف كلّ صحيفة يعتبر راويًا مشتركًا -مدار السند- عندما ينقل عنه عدّة رواة.

[١]- الزهريّ، البصري، كتاب الطبقات الكبرى (الطبقات الكبير)، ج١، ص٢٣٤.

[٢]- البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر، أنساب الأشراف، ج٤، ص٣٤-٣٨؛ راجع أيضًا: المزّي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال، ج٤، ص٤٥٢.

[٣]- للاطّلاع أكثر، راجع: الدمشقي، تأريخ مدينة دمشق، ج٣١، ص٢٦٢.

وللاطّلاع على معلومات أكثر عن هذه الصحف التي دوّنها المسلمون في عصر صدر الإسلام، راجع: سزكين، تاريخ التراث العربيّ، ج١، ص١٥٣-١٦٠.

خاتمة البحث

النتائج التي توصّلنا إليها في هذه المقالة تثبت أنّ العلماء المسلمين حينما كانوا يقوّمون كلّ حديث لم يتطرّقوا إلى الكلام عن تأريخ ظهوره ضمن بحث مستقلّ، لكنّهم أشاروا إلى تأريخ بعض الأحاديث بشكل تلميحيّ أو غير مباشر، بتحليل أسانيدها ونصوصها، وذلك عند تأكيدهم على صحّتها أو بيانهم شخصيّة أحد الرواة في السلسلة السنديّة، ولا سيما حينما يتّهم بأنّه وضّاع، وفي حالات قليلة أشاروا إلى تأريخ صدورها ضمن تحليل مداليل نصوصها وذكر بعض المعلومات التاريخيّة المرتبطة بزمان روايتها بين الناس.

كذلك أثبتنا فيها أنّ العلماء المسلمين لديهم قواعد خاصّة في نقد الأحاديث وأرخنتها، حيث اعتمدوا عليها لتحليل مختلف النصوص المرويّة لمضمون حديث واحد وكافّة طرقه السنديّة، لكن غاية ما في الأمر أنّهم لم يدوّنوا هذه القواعد على هيئة ضوابط يجب على المحدّث الالتزام بها، ولم يصرّحوا بها، بل هي من الثوابت التي كانت متعارفة بينهم ومتّفقًا عليها بشكل ضمنيّ.

إحدى القواعد الثابتة والمتّفق عليها بين العلماء المسلمين والمستشرقين في تقويم الحديث فحواها أنّ الأخطاء التاريخيّة تدلّ على أنّ الحديث الذي تطرأ عليه قد اختُلق -وُضع- في حقبة زمنيّة متأخّرة عن زمان الشخص الذي يُنسب إليه؛ لذا فإن اشتمل على ألفاظ وعبارات معيّنة لم تكن موجودة في زمان قائله، أو أشار إلى حادثة لا يتناسب تأريخ وقوعها مع تأريخ حياته، فهو نصّ مختلَق في حقبة زمنيّة متأخّرة عن الزمان الذي ينسب إليه.

كذلك أثبتنا أنّ العلماء المسلمين والمستشرقين اعتمدوا على أساليب متشابهة في مجال تحليل السلاسل السنديّة، مثل تسليطهم الضوء بشكل أساسيّ على الراوي المشترك -مدار السند- الذي هو أوّل من ينشر الحديث على نطاق واسع؛ لذا يعتقد العلماء المسلمون والمستشرقون أنّ رواية عدّة رواةٍ عنه تعدّ وازعًا للاعتماد على الحديث الذي رواه، وهذا الأمر بطبيعة الحال يوجِد طمأنينة لدى الباحث بالحقبة الزمنيّة التي صدر فيها الحديث.

وجه الاشتراك الآخر بينهم هو تسليطهم الضوء على الاختلافات الموجودة في طرق رواية أحد الأحاديث -أي الحديث الذي يُروى بعدّة أسانيد- حيث وصفها المسلمون بمصطلحات متنوّعة مثل الرفع والوقف، وهي برأيهم وبرأي بعض المستشرقين لا تعني بالضرورة كون أحد الأسانيد أو كلّها مختلَقًا؛ لذا لا بدّ من تحليل كافّة هذه الأسانيد بدقّة وبيان أحوال رواتها بالتفصيل، ثمّ البتّ بصحّة الحديث أو بطلانه.

المسألة الأخرى التي يتّفقون عليها في هذا المضمار هي أنّ رواة مختلف التيّارات الفكريّة والعقائديّة، ولا سيّما المتنافسة مع بعضها، إذا نقلوا حديثًا متشابهًا فهو صحيحٌ ومعتبَرٌ.

ومن أوجه الاشتراك الأخرى بينهم هو تسليطهم الضوء على الرقعة الجغرافيّة التي رُويَ فيها الحديث، ومسألة «رواية الأقران».

ومن جملة النتائج التي توصّلنا إليها في هذه المقالة هي أنّ أسلوب تحليل السند والنصّ يعدّ أدقّ الأساليب المتّبعة في تقويم الأحاديث ونقدها وأرخنتها، والعلماء المسلمون منذ العصور القديمة تطرّقوا إلى نقد التراث الحديثيّ وتحليله وفق هذا الأسلوب، حيث سلّطوا الضوء على أسانيد الأحاديث ونصوصها؛ وأمّا المستشرقون فلمّا لاحظوا الخلل والنقص في أسلوب التحليل النصّي أو السنديّ البحت، أقدموا على التركيب بين الأسلوبين، ثمّ بادروا إلى أرخنة الأحاديث وفِقْهَه؛ لذا يمكن اعتباره أسلوبًا جديدًا في الدراسات الاستشراقيّة قوامه تحليل السند والنصّ معًا، حيث يقوم الباحث وفق هذا الأسلوب بتقويم الحديث أوّلاً وفق القواعد المتعارفة في نقد النصوص الإسلاميّة، فبعض الأحاديث يعتبرها العلماء المسلمون مختلَقةً على نحو القطع واليقين، بحيث تُنسب إلى النبيّ محمّدﷺ أو أحد الأئمّة المعصومينعليهم السلام والذي يعدّ مدار الحديث، لكنّها لم تصدر على لسانه، بل منسوبة إليه بالباطل، بعد ذلك يحين الدور لتقويم سلسلته السنديّة، أي بعد أن يتمّ التأكّد من عدم صحّة صدوره من قائله المنسوب إليه، يتطرّق الباحث إلى أرخنته على ضوء بيان أحوال الرواة في سنده من حيث وثاقتهم أو ضعفهم؛ وأمّا الحديث الصحيح من حيث مضمون نصّه

ووثاقة رواة سلسلته السنديّة واتّصال هذه السلسلة بمن يروى عنه. فلو كان النبيّ محمدﷺ أو أحد صحابته هو الراوي المشترك في هذه الحالة يعتبر تأريخ صدوره قطعًا في عصر حياة قائله، إلّا أنّ معظم المستشرقين يدّعون عدم وجود راوٍ مشترك في عهده صلوات اللّه عليه وعهد صحابته.

الحديث غير الصحيح من حيث مضمون نصّه إذا كان النبيّ محمّدﷺ أو أحد الأئمّة المعصومينعليهم السلام هو الراوي المشترك -المدار- ضمن سلسلته السنديّة، ففي هذه الحالة يجب اعتبار كلّ راوٍ مشترك بعدهم بأنّه المدار الأساسيّ في الحديث، ثمّ تتمّ أرخنته اعتمادًا على أوضاعه.

لائحة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، الموضوعات، تحقيق: عبد الرحمن محمّد عثمان، السعوديّة، المدينة المنوّرة، منشورات المكتبة السلفيّة، ١٣٨٦هـ.

٢. ابن حنبل الشيباني، أحمد بن محمّد، المستند، لبنان، بيروت، منشورات دار صادر، بلا تأريخ طباعة.

٣. ابن عدي، عبد اللّه، الكامل، تحقيق: يحيى مختار الغزّاوي، لبنان، بيروت، منشورات دار الفكر، ١٤٠٩هـ.

٤. ابن وهب، عبد اللّه، التفسير، تحقيق: ميكلوش موراني، لبنان، بيروت، منشورات دار الغرب الإسلاميّ، ٢٠٠٣م.

٥. أبو ريّة، محمود، أضواء على السنّة المحمدية، مصر، القاهرة، منشورات دار المعارف، بلا تأريخ طباعة.

٦. آقائي، علي، «تاريخ‌گذاري روايات بر مبناي تحليل اسناد» في مجلّة «علوم الحديث» التي تصدر في جمهوريّة إيران الإسلاميّة، العدد ٤١، سنة الإصدار ٢٠٠٦م.

٧. ـــــــــــ، مقالة نشرت باللغة الفارسيّة تحت عنوان: «تاريخ‌گذاري احاديث بر مبناي روش تحليل تركيبي اسناد ـ متن» في مجلّة «مطالعات تاريخيّ قرآن وحديث» التي تصدر في جمهوريّة إيران الإسلاميّة، العدد ٥٠، سنة الإصدار ٢٠١١م.

٨. ـــــــــــ، مقالة نشرت باللغة الفارسّية تحت عنوان: «نقد محتوائي احاديث در حديث پژوهي اهل سنت» في ذكرى الأستاذ محّمد علي مهدوي راد، مراجعة رسول جعفريان، جمهوريّة إيران الإسلاميّة، سنة الإصدار ٢٠١٢م.

٩. البخاري، محمّد بن إسماعيل، التأريخ الصغير، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، لبنان، بيروت، منشورات دار المعرفة، ١٤٠٦هـ.

١٠. البصريّ الزهريّ، محمد بن سعد بن منيع، كتاب الطبقات الكبرى (الطبقات الكبير)، لبنان، بيروت، منشورات دار صادر، بلا تأريخ طباعة.

١١. البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر، أنساب الأشراف، تحقيق: محمد حميد اللّه، مصر، القاهرة، منشورات دار المعارف، ١٩٥٩م.

١٢. الحرّ العاملي، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة، تحقيق: محمّد الرازي، لبنان، بيروت، منشورات دار إحياء التراث العربيّ، بلا تأريخ طباعة.

١٣. الخطيب البغدادي، أحمد بن عليّ، حديث الستّة من التابعين، تحقيق: محمد رزق الطرهوني، السعوديّة، الإحساء، منشورات دار فوّاز، ١٤١٢هـ.

١٤. الدارقطني، علي بن عمر، العلل، تحقيق: زين اللّه السلفي، السعودية، الرياض، منشورات دار طيبة، ١٤٠٥هـ.

١٥. الدمشقيّ، عليّ بن الحسن بن عساكر، تأريخ مدينة دمشق، تحقيق: علي شيري، لبنان، بيروت، منشورات دار الفكر، ١٤١٥هـ.

١٦. الزرقاني، محمد عبد العظيم، مناهل العرفان، لبنان، بيروت، منشورات دار الكتب العلميّة، ١٤٠٩م.

١٧. سزكين، فؤاد، تاريخ التراث العربى، ترجمه: محمود فهمى حجازى، عربستان، رياض، وزارة التعليم العالي، ١٤١١ق.

١٨. سليماني، داوود، مقالة نشرت باللغة الفارسيّة تحت عنوان: «معيارهاي نقد در حديث» في مجلّة «اسلام پژوهي» التي تصدر في جمهوريّة إيران الإسلاميّة، العدد ٣، سنة الإصدار ٢٠٠٦م.

١٩. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الإتقان، تحقيق: سعيد مندوب، لبنان، بيروت، منشورات دار الفكر، ١٤١٦هـ.

٢٠. ـــــــــــــ، تدريب الراوي، تحقيق محمد فاريابي، منشورات دار طيبة.

٢١. الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، لبنان، بيروت، منشورات المكتبة العلميّة.

٢٢. الشافعي، محيي الدين يحيى بن شرف الحزامي النووي، شرح صحيح مسلم، لبنان، بيروت، منشورات دار الكتاب العربيّ، ١٤٠٧هـ.

٢٣. الشهرزوري، عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، لبنان، بيروت، منشورات دار الكتب العلميّة، ١٤٢٣هـ.

٢٤. الطباطبائي، محمّد حسين، الميزان في تفسير القرآن، لبنان، بيروت، منشورات دار الأعلمي، ١٣٩٠هـ.

٢٥. عبد الخالق، عبد الغني، حجّية السنّة، مصر، القاهرة، منشورات مطابع الوفاء.

٢٦. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري، لبنان، بيروت، منشورات دار المعرفة، بلا تأريخ طباعة.

٢٧. العسكري، مرتضى، أحاديث أمّ المؤمنين عائشة، جمهوريّة إيران الإسلاميّة، طهران، منشورات دار التوحيد، ١٤١٤هـ.

٢٨. العيني، محمود بن أحمد، عمدة القارئ، لبنان، بيروت، منشورات دار إحياء التراث العربيّ.

٢٩. القشيري النيسابوري، مسلم بن الحجاج، الصحيح، لبنان، بيروت، منشورات دار الفكر، بلا تأريخ طباعة.

٣٠. المباركفوري، محمّد بن عبد الرحيم، تحفة الأحوذي، لبنان، بيروت، منشورات دار الكتب العلميّة، ١٤١٠هـ.

٣١. المزّي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال، تحقيق بشار عواد معروف، لبنان، بيروت، منشورات مؤسّسة الرسالة، ١٤٠٦هـ.

٣٢. المعتزليّ، عبد الحميد بن هبة اللّٰه بن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، لبنان، بيروت، منشورات دار إحياء الكتب العربيّة، بلا تأريخ طباعة.

٣٣. نفيسي، شادي، دراية الحديث: بازپژوهى مصطلحات حديثى در نگاه فريقين (باللغة الفارسيّة)، جمهوريّة إيران الإسلاميّة، طهران، منشورات سمت، ٢٠١٥م.

٣٤. ـــــــــــــ، مقالة نُشرت باللغة الفارسيّة تحت عنوان: «معيارهاي نقد متن در ارزيابي حديث» في مجلّة «مقالات وبررسي‌ها» التي تصدر في جمهوريّة إيران الإسلاميّة، العدد ٧٠، سنة الإصدار ٢٠٠١م.

٣٥. نيل ساز، نصرت، خاورشناسان وابن عباس (باللغة الفارسيّة)، جمهوريّة إيران الإسلاميّة، طهران، منشورات العلم والثقافة، ٢٠١٤م.

٣٦. ـــــــــــــ، مقالة نشرت باللغة الفارسيّة تحت عنوان: «تاريخ گذاري احاديث بر اساس روش تركيبي تحليل اسناد ومتن در مطالعات إسلاميّ خاورشناسان» في مجلّة «پژوهش‌هاي قرآن وحديث» التي تصدر في جمهوريّة إيران الإسلاميّة، العدد الأوّل في السنة الرابعة والأربعين من إصدارها، سنة الإصدار ٢٠١٠م.

٣٧. ـــــــــــــ، مقالة نُشرت باللغة الفارسيّة تحت عنوان: «ماهيت منابع جوامع روائي اوليه از ديدگاه گرگور شولر» في مجلّة «مطالعات إسلاميّ علوم قرآن وحديث» التي تصدر في جمهوريّة إيران الإسلاميّة، السنة الرابعة والأربعون، العدد ٨٨، سنة الإصدار ٢٠١٢م.

المصادر الأجنبيّة

1. Azami, M.M, On Schacht's Origins of Muḥammadan Jurisprudence, Oxford, Oxford University Press, 1996.

2. Goldziher, Ignaz, Ḥadīth and Sunna, Muslim Studies, Vol. 2, trans. (1967- 71), C. R. Barber and S. M. Stem, (Chicago and New York: Aldine, Atherson).

3. Gorke, Andreas & Schoeler, Gregor (2005), "Reconstructing the Earliest sira Texts: the Hijra of the corpus of Urwa b. Zubayr", Der Islam 82.

4. Juynboll, G. H. A, "(Re) Appraisal of Some Technical Terms In Ḥadīth Science". Der. Islām, Vol. 8, No. 3, 2001.

5. _____, "Early Islāmic Society as Reflected in its Use of Isnāds", in museon: revue detudes orientales 107i-ii, 1994.

6. _____, "Nāfic the mawlā of Ibn cUmar, and his position in Muslim Ḥadīth Literature", Der. Islām, Vol. 70, Issue 2, 1993.

7. _____, "Some Isnād -Analytical Methods Illustraed on the Basis of Several Women-Demeaning Sayings from Ḥadīth Literature", in Ḥadīth: Origins and Development, ed. Harald Motzki, Aldershot: Ashgate, 2004.

8. Motzki, Harald, "Dating Muslim Traditions: A Survey", Arabica, LII, 2, 2005.

9. _____, "Ḥadīth: Origins and Developments" In Ḥadīth, ed. Motzki, Harald, Ashgate Publishing Ltd, Great Britain, 2004.

10. _____, "The Collection of the Qurān A Reconsideration of Western Views in Lighit of Recent Methodological Developments", Der Islām, 78, 2001.

11. _____, "The Murder of Ibn Abi l-Huqayq: on the Origin and Reliability of Some Maghāzi-Reports", inThe Biography of Muḥammad: The Issue of the Sources, ed. Harald Motzki, Leiden: E.J. Brill, 2000.

12. _____, "Whither Ḥadīth Studies?", Analysing Muslim Traditions, Volume: 78, 2009.

13. Noth, Albercht, "Common features of Muslim and Western Ḥadīth criticism", in Ḥadīth: Origins and Development, ed. Harald Motzki, Aldershot: Ashgate, 2004.

14. Ozkan, Khalit, "The Common Link and Its Relation to The Madar", Islāmic Law and Society, Vol. 11, No. 1, 2004.

15. Rubin, Uri, "The Prophet Mohammad and the Islamic Sources," The Life of Mohammad, Aldershot, Ashgate, (1999).

16. Schacht, Joseph, "A Revaluation of Islāmic Traditions", in Ḥadīth: Origins and Development, ed. Harald Motzki, Aldershot: Ashgate, 2004.

17. _____, The Origins of Muhammadan Jurisprudence, Oxford, Oxford University Press, (1979).

18. Speight, Marston, "The Will of Saed b. a. Waqqās: The Growth of a Tradition", Der Islām, Volume 50 Issue 2, 1973.

19. Van ESS, Josef, Zwischen Ḥadīth and Theologie, Walter de Gruyter, 1975.